بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع السابع

المعقود مساء يوم الأربعاء

١٢ من ذى القعدة ١٤٣٤ هـ، الموافق ١٨ من سبتمبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع السابع

المعقود مساء يوم الأربعاء

١٢ من ذى القعدة ١٤٣٤ هـ، الموافق ١٨ من سبتمبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية، الساعة الثالثة عصراً، برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٤٥) عضواً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

والآن تنعقد الجلسة، السادة الأعضاء يتفضلون بالجلوس.

نحن أمامنا جدول أعمال وقد وزع على حضراتكم من بندين، البند الموضوعى، أو البند التقليدى، تقرير اللجان النوعية، وثانياً ما يستجد من أعمال.

أعتبر أن جدول الأعمال قد تمت الموافقة عليه.

تقارير اللجان النوعية

السيدات والسادة سوف نستمع الآن لمقررى اللجان لجنة بعد لجنة لعرض ما انتهت إليه هذه اللجان من أعمال، تذكرون أننا اتفقنا على تحديد ثلاثة أسابيع لكل من اللجان النوعية التى هى بمثابة لجان عمل لتنتهى من أعمالها فيما يتعلق بالصياغة التى تتقدم بها هذه اللجان إلى اللجنة العامة إلى هذا الاجتماع العام مروراً بلجنة الصياغة ثم انتهاء إليها.

اليوم يصادف منتصف الأسابيع الثلاثة، أى يبقى نصف المدة، والحقيقة فى المتابعة والذى يتابع ما يجرى يرى أن هناك سرعة مناسبة تسير بها كل اللجان والمناقشات، وأن الأساس فى اللجان مناقشات قصيرة ولكن العمل الأساسى هو صياغة المواد والتعرض لها، والموجود أمامنا هو المشروع الذى تقدمت به لجنة العشرة، كالمشروع الذى تتم دراسته، وكذلك المرجعيات كلها موجودة من أول دستور فى دساتيرنا فى القرن التاسع عشر إلى آخره.

هناك تقدم لا بأس به فى عمل اللجان، وأنا فى الحقيقة أود أن أحيى كل الأعضاء ومقررى اللجان ومساعديهم، وأود أن يكون واضحاً للجميع، وهو ما أكرره وأعتذر عن تكراره كل يوم فيه ست ساعات عمل، والأسبوع خمسة أيام عمل أى أن هناك ٣٠ ساعة عمل ضرورى الوفاء بها، ٣٠ ساعة عمل أسبوعياً، وفى النهاية سوف نذكر أو نكتب فى التقرير عدد ساعات العمل التى قمنا بها فى اللجان المختلفة ونتائجها، ست ساعات عمل يومياً و٣٠ ساعة عمل أسبوعياً فى نهاية ٣ أسابيع سوف تكون اللجان انتهت من ٩٠ ساعة عمل على ما يقرب من ٢٠٠ مادة، والحقيقة أن هناك روح التفاؤل، المناقشات جيدة، لجنة الخمسين بل لجنة المائة بالأعضاء الاحتياطيين يشاركون بنشاط كبير، المستشارون والخبراء فى

لجنة العشرة الذين جاءوا من مختلف الهيئات القضائية وأيضاً من عدد من الوزارات يعملون بنشاط للمساعدة على الصياغات المطروحة، سوف نستمع إلى تقارير اللجان بالتتالى بعد ما ينتهى تقديم تقرير إنجاز كل لجنة لن نعرض مواد ولن نناقش مواد كل ذلك سوف يناقش بعد انتهاء الأسابيع الثلاثة، وبعد أن نستمع إلى كل التقارير الخمسة، إذا كان هناك أى رأى أو أى نقاش أو ملاحظة سوف نستمع إليها باختصار الآن أعطى الكلمة إلى السيد الأستاذ سامح عاشور، مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات، فليتفضل.

السيدالأستاذسامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، حضرات الأعضاء الأجلاء مارست لجنة الحوار المجتمعى تكليف اللجنة الخمسينية بإجراء الحوار المجتمعى والتواصل مع كل القوى المجتمعية المختلفة، وكان الوقت شديد الضيق على كثرة الجهات الراغبة فى إبداء الرأى والتواصل، وأيضاً القطاعات المختلفة التى يجب أن نصل إليها، وأردنا أيضاً أن نستهدف قطاعات أصلاً لم يسبق لها أن شاركت بأى شكل من الأشكال فى حوارات حول دستور مصر وحول مستقبل مصر مثل أسر الشهداء والمصابين ومصابى الثورة الذين لم يشتركوا قبل ذلك فى أى حوار مجتمعى يتعلق بدستور مصر، ووضعنا برنامجاً خاصاً بهذه اللقاءات المعنية، أيضاً استهدفنا قطاعات العمال والفلاحين وإنجازاتهم فبدأنا ببعض اتحادات العمال والفلاحين، قطاعات الفلاحين مثل القطاع التعاونى، أيضاً تواصلنا مع النقابات المهنية بشكل متواصل، مع اتحاد المقاولين ومنظمات الشباب المعنية، مع ممثلين المرأة، مع المجلس القومى لحقوق المرأة، مع جمعيات رجال الأعمال للسيدات والرجال، مع العاملين فى الخارج والمقيمين فيه، وكان البعض منهم يريد أن تنتقل اللجنة إليهم أو بعض أعضاء اللجنة للتواصل خارج مصر، وأنا اعتذرت باعتبار أن ضيق الوقت يمنع أى سفر لأى وفد يمكن أن يضيع وقت العمل ووقت الحوار، وطلبنا منهم من هو موجود فى مصر أن يتواصل معنا، أيضاً لم ننشأ أن نصادر على أحد ففتحنا الحوار فى كل الاتجاهات بغير قيود إلا التى تخرج عن الدستور أو عن مستقبل مصر، وأعتقد أننا فى حاجة إلى أن نزيد عدد ساعات العمل، نحن فى حاجة إلى أن نزيد ساعات العمل وأيام العمل الأسبوعية لكى نتواصل أيام الجمعة والسبت، أنا أتحدث عن لجنة التواصل المجتمعى حتى نحقق غاية الالتقاء والحوار مع كل القطاعات أو أغلب القطاعات، لأننا نريد أيضاً أن ننتقل

إلى العديد من المحافظات المصرية من أجل أن ندير هذا الحوار داخل إطار هذه المحافظة وذلك من أجل أن نستمع من خلال الواقع من خلال الائتلاف المجتمعى الموجود فى كل محافظة من أجل أن نصل إليهم أو أن يصلوا إلينا، وبالرغم من أن النوبة مثلاً مكان بعيد وقاص عن القاهرة إلى أننا أستطعنا أن نقنعهم أو يقنعونا بأن يتواصلوا معنا فى القاهرة، وسوف يكون لنا لقاء من أجل أن نضع النقاط فوق الحروف من أجل أن نجرى المصالحة المجتمعية الحقيقية التى نسعى جميعاً لتحقيقها من أجل أن يكون كل الوطن شركاء فى الدستور المصرى.

سيادة الرئيس، مازالت المبادئ العامة التى تحدثنا فيها منذ اللحظة الأولى هى التى تحكم كل الحوار، المبادئ العامة الأساسية التى يتبناها المجتمع المصرى، نسمعها على كل لسان وفى كل حوار من كل الناس، الكل حتى الآن لا يريد إلا دستوراً كاملاً متكاملاً يعبر عن الوطن، ويرفض أى فكرة لاجتزاء دستور لكى يكون تعديلاً أو يكون استكمالاً لدستور معطل يمكن أن يحمل مشكلات قانونية كبيرة، خصوصاً أن البعض أثار وأثار بحق أن الدستور القديم محل طعن ويمكن أن يرد عليه ما يعطله أو ينهيه أو يلغيه أو ينفيه، وبالتالى فإن أى إصلاح محدود أو تعديل محدود يلحق بالدستور المعطل سوف يتعرض لما يمكن أن يتعرض له البنيان الأساسى للدستور المعطل أو الدستور القديم، لذلك لابد أن نفسر التفسير الواسع لخارطة المستقبل وللقرار الجمهورى المتعلق بالتعديل لكى يكون التعديل تعديلا على كل نصوص القانون بقدر الامكان، بالذى يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى أن نتوافق مع الإرادة الشعبية التى تريد دستوراً بطعم ثورة ٢٥ يناير، دستوراً بطعم ثورة ٣٠ يونيه، دستوراً بطعم الإرادة الجديدة التى نفت إرادة الإقصاء والاستحواذ والقفز والطائفية التى أرادت أن تختطف الدستور المصرى لتحقق وجهة نظرها دون سواها، أيضاً ملامح الدستور كما نراها وكما قرأناها فى عيون الناس ، أنهم يريدون دستوراً يكرس للعدالة الاجتماعية الحقيقية ويضع لها ضوابط ويمكن قواعد تكافؤ الفرص ويؤكد على حماية المجتمع بكل أبعاده دون أن نترك للنص التشريعى مساحة للهروب أو التهرب أو التقليل من القيمة الدستورية المنصوص عليها فى هذا الأمة.

أنا أعطيكم مثالاً للحوارات التى جرت والتى سايرناها والتى نسايرها حتى فى لجنة الصياغة وهو ما يتعلق بالإشراف على السجون، نحن نتطلع إلى تعديل دستورى أو إلى نص دستورى يخضع الشرطة القضائية للمجلس الأعلى للقضاء ليشرف على مصلحة السجون بشكل وتدير السجون المصرية، وتحفظ

الأمن فى المحاكم وفى النيابات ويشارك فى إدارة هذه المؤسسات المدنية أو هذه المؤسسة الجديدة قطاعات لم تكن تساهم أصلاً فى إمكانية هذا البناء مثل المجلس القومى لحقوق الإنسان، مثل نقابة المحامين، مثل الجمعيات الأهلية المعنية بحقوق الإنسان المختلفة، حتى تتحول رغبة الأمة فى وجود شرطة تخضع لرجال القضاء، تخضع للسلطة القضائية ولا تخضع لوزير العدل، تخضع للسلطة القضائية ولا تخضع لوزير الداخلية، من أجل أن نحقق حماية حقيقية للمسجون وللمحبوس وللمحتجز وللصادر ضده أى أوامر متعلقة بحبسه أو احتجازه.

نحن نتعهد أمام حضراتكم بأننا سوف نواصل الاستماع ،كما استمعنا فى آخر لقاء لنا بالأمس كان مع المحامين ولن نتحدث عن المحامين أو عما يخص المحامين لأننى أعتقد أن جلسة الأمس كانت تقدم نموذجاً للحوار المحترم الذى يبتعد عن الفئوية، ويبتعد عن الطائفية ويبتعد عن الحقوق الشخصية من أجل أن ندعم وأن نكرس استحقاقات الأمة فى دستور يكفل حق الدفاع بشكل حقيقى يدافع عن حقوق المقبوض عليهم والمحتجزين فوراً ويحميهم بمدافع وبمحام، يكفل لهم الأمن والأمان لتحقيق الاستقرار الذى نصبوا إليه.

يا سيادة الرئيس، لا أريد أن أطيل ،لكن أقول أمام حضراتكم نحن نتعهد باستكمال الآراء وأتمنى أن تنسق معنا اللجان المختلفة بحضور رموزها أو مقرريها فى غير انعقادهم ، من أجل أن ندير حواراً مشتركاً، أنا أريد أن يساعدنى وأن أساعد كل مقررى اللجان المختلفة من أجل أن نتشاور وأن نتحاور فى كل القضايا التى يمكن أن تكون محل خلاف، لأننا نريد فى النهاية دستوراً نتوافق عليه بالإجماع أو ما يشبه الإجماع نريد فى النهاية منتجاً نفخر بأن نقدمه للشعب المصرى ليحمى مستقبله، ويمكننا من أن ننتصر على كل العقبات وعلى كل المحاولات التى تريد إقصاء الأمة، وتريد تحويل مصر إلى إقطاعية دينية أو متأسلمه تحكم بإرادة غير شرعية وإرادة غير حقيقية لا يريدها الشعب المصرى، لذلك نحن نواصل أنا وزملائى أعضاء اللجنة الذين لا يكلون عن العمل معى ويحضرون كل الجلسات ويساهمون فى كل المناقشات من أجل أن ننجح فى العبور خلال هذه المرحلة، وشكراً لحضراتكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً تحدث الآن السيد مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى عن انطباعاته أو ملخص لها، إن كل النقابات والاتحادات أو التجمعات أو الجماعات التى أتت هنا إلى مقر لجنة الدستور تحدثت عن رغبتها فى وثيقة دستورية جديدة وهو ما نتفق جميعاً معه فى إطار ما نص عليه القرار الجمهورى وما هو أمامنا من مشروع ومراجع، إنما من الضرورى أن نأخذ فى اعتبارنا أن الدستور ينبع عن ثورة وأن الثورة لها أهداف معينة ومبادئ معينة ورمزيات أو شعارات معينة، كلها يجب أن تترجم بوضوح فى ديباجة الدستور وفى روح الدستور فى عمومه.

النقطة الثانية، التى تحدث عنها الكل هى العدالة الاجتماعية، مرة ثانية أو ثالثة لم تصبح العدالة الاجتماعية مطلباً لفئة أو لحزب أو لتيار إنما لكل المصريين، يميناً ويساراً، الكل ينادى بهذا كائنا ما كانت الطبقة العدالة الاجتماعية سوف تكون لب تعامل الدستور مع حقوق الشعب، طلب الأخ الأستاذ سامح عاشور مقرر اللجنة أن تتواصل معه اللجان الأخرى، فى الحقيقة أطلب من لجنة الحوار المجتمعى أن تقدم تقريراً للجان الأخرى يلخص مواقف وآراء وطلبات الفئات المختلفة، لأنه لم يصلها بعد، وهذا سوف يساعدها ، نحن فى منتصف الفترة فى النصف القادم سوف يكون هذا التقرير مغيراً.

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

يا سيادة الرئيس، مركز المعلومات يأخذ منا كل يوم تقريراً عن أعمال اللجنة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ليس فقط بالأحداث ولكن بالخلاصات هذه أهم من الأحداث نفسها ، وما قاله وما طالب به هذا الاتحاد أو ذاك الخلاصات هذا مهم جداً، الآن أطلب من الأخ المستشار محمد عبد السلام، مقرر لجنة المقومات الأساسية، ليقدم تقرير إنجاز عن لجنة المقومات الأساسية .

السيد المستشار محمد عبد السلام (مقرر لجنة المقومات الأساسية):

بسم الله الرحمن الرحيم

أرحب بحضراتكم جميعاً، لجنة المقومات بدأت عملها يوم الأحد الماضى بجهد كبير جداً، لأن حضراتكم جميعاً تعرفون أن لجنة المقومات لديها عدة مواد أعرف أنها ،تمثل للجميع بل وللشعب المصرى ، مثار

للحديث والجدل فى كل يوم، وأحب أطمئن حضراتكم أن ما يثار أو يشاع عن أن هناك اتجاها معينا يحكم صياغة النصوص أو يحكم التوجهات حتى الآن، باعتبارى مقرر لجنة المقومات الأساسية ،أقول إن هذا الأمر عار تماماً من الصحة، الجميع يجتهد ، الجميع يبدى رأيه بكل شفافية وبكل وضوح ، البعض يصر على رأيه وهذا حقه، هذه هى الديمقراطية وهذه هى الشفافية، وحتى الآن لم ننته إلى شىء بصيغة نهائية، فالصيغة النهائية مجالها هنا فى لجنة الخمسين وليس فى اللجان النوعية، أيها الزملاء نحن نناقش وأحياناً نستغرق فى المناقشة لإذابة بعض الخلافات التى قد تكون أحياناً موضوعية، وقد تكون أحيانا شكلية، ولكن ما أريد أن أبشر به من الآن أن كلمة التوافق تتردد فى لجنة المقومات فى كل اجتماع أكثر من ١٠٠ مرة، وأعضاء اللجنة حوالى ١٤ عضواً، فمعنى ذلك أن الأعضاء جميعهم حريصون على التوافق ويرددون كلمة التوافق، وإن شاء الله، نتمنى ونأمل أن نصل إلى التوافق، صحيح لدينا بعض المواد الخلافية لا أحد ينكر هذا، وبعض المواد شهدت خلافاً وحدة شديدة فى المناقشات داخل اللجان بالفعل، ولكن فى نهاية كل أمر تسود روح المودة ونعود إلى روح التوافق، ونحرص عليه ونبحث عنه فى كل يوم وحتى الآن مازلنا نبحث عن التوافق، ولم ننتهى من أى مادة، نحن أنجزنا مناقشات أولية فى حوالى ١٦ مادة حتى اليوم من باب مقومات الدولة، وحريصون فى كل الصياغات على ألا تكون شعارات أو مجرد معان ومضامين جوفاء نضمنها للدستور، ولكن ندقق النظر فى كل لفظ حتى ينعكس بالتطبيق الفورى من خلال المشرع أو قابل للتطبيق بذاته فى صياغة هذه النصوص التى ستعرض بالطبيعة على لجنة الصياغة لتحكم صياغتها أكثر وتدقق فيها، وأنا أريد أن أطمئن حضراتكم أن عمل اللجنة يسير بآلية منتظمة جداً.

اتفقنا على أن نناقش كل المواد ونقترح صياغات حولها والتى نجد عليها إجماعاً داخل اللجنة ننتهى فيها إلى صياغة واحدة ،أما المواد التى تمثل منهجاً خلافيا فى الرأى نحاول أن نحصر هذا الخلاف حتى ننتهى فيها إلى صيغة أو صيغتين وسوف نعيد قراءة الباب مرة أخرى أو البابين مرة أخرى ، باب الدولة وباب المقومات ، بعد الانتهاء من المواد المحالة إلى اللجنة لنحاول أن نزيل الفوارق أو نزيل الخلافات من هذه المواد بما يحقق مصلحة مصر وشعب مصر، ونؤكد كل يوم وفى كل لحظة على أن الخمسين ليسوا

ممثلين لأنفسهم ،فكلنا نصبو أن نمثل شعب مصر التمثيل اللائق به ، والذى يخرج له دستوراً يلبى ويحقق آماله وطموحاته، أشكر حضراتكم، وإن شاء الله، سوف نعرض على حضراتكم عملنا أولاً بأول، وشكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً للأخ المستشار محمد عبد السلام وقد تحدث عن التوافق الذى يتردد فى جنبات القاعة التى تجتمع فيها مجموعة العمل وأخطرنا أنه لا توافق بعد، رغم تردد الكلمة بالمئات من المرات، إنما فى الحقيقة أن الأخ محمد عبد السلام يتواضع بعض الشىء وهناك تقدم فى عمل هذه اللجنة أنا حضرت كثيراً من اجتماعاتها، كما حضرت كثيراً من الاجتماعات الأخرى للجان الأخرى وأرى أنها خلافات موضوعية، ولكن يمكن فى نهاية المطاف التوصل إلى صياغات مقبولة ولو أنها تحتاج إلى جهد آخر فى الصياغة والتى تقوم بها أو تساعد عليها الآن أو سوف تساعد عليها ابتداء من الغد لجنة الصياغة فى لجنة الخمسين، أعطى الكلمة الآن للسيدة الدكتورة هدى الصدة، مقررة لجنة الحقوق والحريات.

السيدة الدكتورة هدى الصدة (مقررة لجنة الحقوق والحريات):

شكراً سيدى الرئيس، السيدات والسادة الأعضاء ، سوف أبدأ بالاتجاه العام للجنة الحقوق والحريات وهو معنى بالحفاظ على الحقوق والحريات وإطلاقها ووضع الضوابط التى تحول دون تغول السلطة التنفيذية على حقوق المواطنين، هذا هو الاتجاه العام للجنة وكل الأعضاء، نحاول فى اللجنة الوصول دائماً إلى التوافق بشأن المواد المقترحة عندما لا نستقر على التوافق التام على مجمل نص المادة نضع العبارة محل النقاش بين القوسين لنعود إليها مرة أخرى ونتشاور مع لجنة الصياغة، ناقشنا حتى الآن ١٦ مادة من ٣٩ مادة . أضفنا تعديلات على بعض المواد وأبقينا على بعض المـــواد كما هى فى المشروع المقـــدم مـــن لجنة الخبراء وبعض المـــواد تم تقسيمها إلى مادتين أو ثلاث، واستحدثنا ٧ مـــواد ســـوف أعطى أمثلة قصيرة، أضفنا مادة تجرم التمييز على أى أساس بهدف تجنب توجهات التمييز التى كُرست فى المجتمع خلال العامين الماضيين على وجه التحديد وهددت حقوق المواطنين والمواطنات، وضعنا نصاً خاصاً لتجريم التعذيب وهناك مقترح قيد المناقشة لم نتفق عليه بعد بإدراج فى الدستور تعريف

منضبط وشامل للتعذيب يتسق مع المعايير الدولية ويؤسس لعلاقة جديدة بين المواطنين وجهاز الشرطة علاقة تلتزم بضمانات حقوق الإنسان وتتجنب مساوئ المرحلة السابقة.

رأت اللجنة مثلاً فيما يخص المادة (٤٩) الخاصة بحرية البحث العلمى والإبداع الفنى، رأت اللجنة تقسيمها إلى عدة مواد منفصلة وأضافت مادة تنص على الحق فى الثقافة، وهذه من المواد المستحدثة.

بشأن المادة ٥٠ الخاصة بتداول المعلومات والحصول عليها جرى نقاش مطول حول الضوابط المقترحة فى هذا الشأن وقررت اللجنة دعوة خبراء فى هذا المجال للاستماع إلى آرائهم فى جلسة خاصة.

ناقشت اللجنة المواد الخاصة بحرية الصحافة فى جلستين وفى حضور الأستاذ جمال فهمى والأستاذ ضياء رشوان، تم تقديم مقترح للمجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين وجرى الاتفاق على ٩٠٪ من المبادئ الواجب توافرها، وتلقى ممثلو النقابات ملاحظات من أعضاء اللجنة، واتفقنا أن تؤخذ هذه الملاحظات فى الاعتبار على أن تقدم للجنة نصا نهائياً لاعتماده، وهذا سوف يحدث يوم الأحد القادم .

أطلعكم أيضاً على بعض التفاصيل، تقدم كل من الأستاذ حجاج أدول والأستاذ مسعد أبو فجر بطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة قضايا النوبة وسيناء، وتبنى مقترحات محددة تدعم تلك المناطق وتنهض بها وتجاوز سلبيات الماضى، واتفقنا فعلاً على عقد هذه الجلسة.

توصى لجنة الحقوق والحريات بإدراج المادة السابعة والخاصة بالجنسية فى باب الحقوق والحريات وهذه توصية عامة للجنة، توصية أخرى من لجنة الحقوق والحريات بإدراج النصوص الخاصة بالتعليم والصحة باعتبار أن الحق فى التعليم والحق فى الصحة حقوق أساسية وضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ونرى إدراجها تحت باب الحقوق والحريات.

أخيراً، فيما يخص موضوع المحاكمات العسكرية للمدنيين، اتفقنا على عقد جلسة استماع مشتركة بين لجنة الحقوق والحريات ولجنة نظام الحكم للاستماع إلى رئيس هيئة القضاء العسكرى يوم الخميس غداً فى الساعة ١١ صباحاً ،وسوف نعقد جلسة استماع أخرى خلال الأيام الأولى فى الأسبوع القادم مع مجموعة "لا للمحاكمات العسكرية"، وسوف نعلن عنها إن شاء الله غداً، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً للسيدة مقررة لجنة الحقوق والحريات، وفى الحقيقة هى لجنة نشطة ولكن ألاحظ شيئين : أن اللجنتين المتناليتين تكلموا عن الانتهاء من ١٦ مادة بما فيها السرعة المتوازية بين اللجان، ونرجو أن يتضاعف الجهد للمواد التى تنظر.

النقطة الثانية تتعلق بالحق فى الثقافة، وهو الحق الذى ناقشته لجنة الحقوق والحريات وأوردته ضمن الحقوق الأخرى فى الثلاث المواد الأخرى الخاصة بالإبداع والبحث العلمى والثقافة، وهذا شىء مهم، وبهذه المناسبة حضر لمقابلتى اليوم وفد من أهل الرياضة، وتحدث عن أهمية وجود نص يتعلق بالحق فى ممارسة الرياضة وإعادة تنظيم الهيئات الرياضية أو الهيئة التى تشرف على الرياضة واستقلالها وتنظيم علاقتها بالخارج باللجنة الأوليمبية أو بالنشاط الدولى، الحقيقة الحق فى الرياضة لا يقل عن أى حق آخر، وأنا أحيل هذا الأمر إلى لجنة الحقوق والحريات لتبحثه، وربما فى اجتماعات مع لجان أخرى أو بالتنسيق فى النهاية عن طريق لجنة التنسيق نتحدث فى هذا، وأنا أدعو بإضافة الحق فى الرياضة فى الحقوق التى أضيفت إليها، أما اجتماعات لجنة بلجنة أخرى لتدارس نص معين أو موضوع معين فهذه مسألة داخلية يجب أن توضع فى إطارها الصحيح، وهو التشاور بين مجموعات العمل وبين الأعضاء فى النصوص التى تستدعى ذلك وهذا أمر ليس فقط جائزاً بل مطلوباً.

الآن أعطى الكلمة للسيد الدكتور عمرو الشوبكى ، وهو مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

شكراً سيادة الرئيس، وشكراً لحضراتكم والحقيقة نحن بدأنا يوم الخميس الماضى اجتماعات لجنة نظام الحكم وبدأنا بالفرع الأول الخاص برئيس الجمهورية وصلاحياته، طبعاً فى جزء من النقاش بدأ حول رؤيتنا فى فلسفة نظام الحكم، هناك نقاش كان مستفيضا فى هذا الإطار، ربما كان منذ البداية هناك حديث عن نظام مختلط أقرب للرئاسى أو أقرب للبرلمانى وهذا النقاش الذى امتد فى لجنة نظام الحكم دفعنا بعد ذلك إلى الانتقال مباشرة إلى المواد الخاصة بصلاحيات رئيس الجمهورية وهى الفرع الأول فى باب السلطة التنفيذية وتم مناقشة المواد من ١١٤ إلى ١٣٦ أى ٢٢ مادة، داخل هذه المواد هناك مادة

تم إرجاؤها للغد ومادة أخرى ستعاد صياغتها ومادة ثالثة مقترحة للإضافة، أعتقد أن الحديث عن باب النظام السياسى وباب صلاحيات رئيس الجمهورية هناك إرث سابق سلبى، وهناك تخوفات مشروعة من الكثيرين ألا نعيد تكرار تجارب سابقة، ولكن أيضاً من المهم فى هذا الإطار أن تكون المدخلات فى التعامل مع شكل النظام السياسى المصرى متسقة أو تؤدى إلى المخرجات التى نريدها، وأقصد هنا وهذا ربما ذكرناه اليوم فى اجتماع اللجنة أنه إذا كان هناك توجه عام لجعل سلطات رئيس الجمهورية سلطات محدودة لصالح رئيس الوزراء، ونظام مختلط يلعب فيه رئيس الوزراء ومجلس الوزراء الدور الأساسى فهنا يجب أن يكون أو يفضل أن يكون رئيس الجمهورية منتخباً من البرلمان وليس من الشعب، أى إذا انتخب الرئيس من الشعب انتخاباً حراً مباشراً ففى كل النظم السياسية نحن أمام نظام رئاسى أو شبه رئاسى، هذه مسألة ستكون حاضرة فى الذهن، وأعتقد أنه ربما عدم الحسم القطعى فى مسألة فلسفة نظام الحكم وأن هذا كان من الممكن أن يدخلنا فى نقاشات نظرية قد تطول دفعنا -مثلما ذكرت- أن نشتبك بشكل مباشر مع المواد المختلفة وننهى الجزء الخاص بصلاحيات رئيس الجمهورية وما أقوله يجعلنا نفكر دائماً فى نهاية عمل كل لجنة، وبالذات عمل لجنة نظام الحكم، أن يكون هناك قراءة للمسودات أو النصوص التى تخرج حتى لا نقع فى خطر أنه دون أن ندرى نجد أنفسنا نأخذ من كل بستان زهرة أو نأخذ من كل نظام سياسى جزءاً ونجد أن مواد الدستور غير متجانسة مع بعضها وليست متماسكة بشكل واضح، وبالتالى أعتقد أنه من المهم عقب الانتهاء من كل باب وبالذات فيما يتعلق بباب نظام الحكم الذى يضم أكبر المواد الخاصة بالدستور ، أن يوجد أيضاً نظرة عامة أو قراءة عامة لهذه المسودة حتى نستطيع أن نشعر أنها متسقة ومتجانسة فيما بينها وتؤدى نصاً يمكن التعامل معه كوحدة واحدة لأن هناك خطراً ونحن نتعامل مع المواد بشكل جزئى ونشتبك مع سلطات الدولة، نتواصل مع السلطة القضائية ونتواصل مع أطراف كثيرة وأحياناً ما تظهر بعض المطالب التى من الممكن أن تظهر على أنها مطالب فئوية أو بعض الأشياء التى من الممكن أن تضاف لهذه المادة أو تلك فى الدستور، فمن الأهمية بعد الانتهاء من كل جزء فى عمل اللجنة أن ننظر للتأكد أن هذا النص أو هذا الجزء متسقاً ومتجانساً مع نفسه ويقدم وحدة واحدة لا نقع فيها فى خطر أو خطأ أن نكون أمام نص دستورى يأخذ من كل نظام جوانب معينة وفى النهاية لا نخرج بشىء متجانس. بالتوازى مع هذا المسار هناك أيضاً مسار مشابه مثل الذى

ذكرته الدكتورة هدى فيما يتعلق بالحوار ولجان الاستماع المحدودة التى فى النهاية يأتى شخص واحد مثل طبيعة عمل لجنة التواصل المجتمعى يأتى شخص واحد أو شخصان يتحدثان فى ملف محدد للأعضاء، وقد يكون هذا الشخص من داخل اللجنة أو من خارجها، وسنبدأ غداً بلقاء مع السيد رئيس هيئة القضاء العسكرى لسماع وجهة نظره فى هذا الموضوع وأيضاً سوف نلتقى فى الأسبوع القادم مع بعض ممثلى لا للمحاكمات العسكرية حتى يكون أمام اللجان وجهة نظر واضحة فى هذا الشأن، أيضاً سوف نطرح وجهتى نظر فيما يتعلق بمجلس الشورى، سنطرح أيضاً من داخل اللجنة ربما ثلاث وجهات نظر فيما يتعلق بالقانون الأمثل للانتخابات، أنا عندى وجهة نظر فى هذا الإطار والدكتور أبو الغار والدكتور السيد البدوى ، وهذا سيكون جزءاً أيضاً من حوار داخل اللجنة فيما لا يتجاوز عشرين أو ثلاثين دقيقة يطرح فيه أهم العناصر التى يجب أن نتعامل معها فيما يتعلق بهذه النقطة، أيضاً موضوع نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين وبالتالى هناك حوالى خمس قضايا لابد أن نخصص لها وقتاً داخل اللجنة للنقاش وعرض أبرز وجهات النظر سواء من خلال ورقة مكتوبة محددة أو من خلال عرض شفوى لأبرز النقاط المتعلقة بأى من هذه القضايا، سنستكمل بعد ذلك باقى المواد وأعتقد أن التحدى من وجهة نظرى فيما يتعلق بالنظام السياسى أن أسوأ شىء أن نتعامل مع النظام المختلط باعتباره نظاماً ملفقاً أو نظاماً يتم فيه تلفيق النظام السياسى بحيث أن نأخذ من كل بستان زهرة ويخرج المنتج لا علاقة له بالنظم السياسية المعروفة، هناك قواعد للنظام البرلمانى أو النظام المختلط الأقرب إلى النظام البرلمانى الذى يكون رأس السلطة التنفيذية فيه هو رئيس الوزراء، من أول شكل الانتخاب ومن أين يأتى انتخاب رئيس الوزراء، وأيضاً رئيس جمهورية ولكن بصلاحيات محدودة أو النظام شبه الرئاسى الذى يختار فيه الشعب رئيس الجمهورية ويكون عنده توقعات أن يكون لديه صلاحيات ويكون لديه قدرة أيضاً على أن يعمل إصلاحات، وفى نفس الوقت مهمة باب نظام الحكم أن هذه الصلاحيات لا تتغول على باقى السلطات الأخرى وهما السلطة القضائية، والسلطة التشريعية، وأيضاً مبدأ الفصل بين السلطات ومن هنا اشتباكنا أو دخولنا مع المواد الدستورية المختلفة ربما يفتح الباب أمام خطر أن تكون هذه المواد فى النهاية لا يضمها مياه واحدة كما يقال أو قدر من التجانس، فهنا العين الثانية والنظرة الثانية بما فيهم السادة الزملاء أعضاء اللجنة وأيضاً السادة أعضاء لجنة الخمسين أن نضع هذه المواد فى سياق نظرة أكبر لتوقعاتنا لشكل النظام

السياسى الأمثل على ضوء الوضع الحالى، وبالتالى نعمل عملية دمج بين النصوص والمواد القانونية المقترحة وأيضاً قراءتنا للسياق السياسى والاجتماعى الذى نحن بصدده اليوم، وشكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً للسيد مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة، تلاحظون أن الدكتور عمرو الشوبكى أثار شهية كل الأعضاء للمشاركة فى لجنة نظام الحكم حيث تناقش المواد والمشاكل والبنود ذات الحساسية الخاصة، الحمد لله هى قليلة إنما الموضوعات موضوعات مهمة، أرجو من الإعلام أن يلاحظ أن الدكتور عمرو الشوبكى كان يتحدث عن ما هو جار من مناقشات لا يوجد قرار ولا توصية خاصة بنظام رئاسى أو نظام برلمانى الموضوع تجرى مناقشته ولا تزال مناقشته فى بدايتها ،ومن ثم لاحظوا تكرار لفظ إذا، إذا فى كلام الدكتور الشوبكى أكثر من مرة، إذا تم وإذا جرى، وإذا اتفقنا لكى لا تقفزوا إلى إخبار الناس بما لم يحدث، طبعاً موضوع التجانس الذى أثاره الدكتور عمرو الشوبكى سوف يتحدث فيه الدكتور عبدالجليل مصطفى الآن حين أدعوه للحديث، طبعاً هذا التجانس مسألة ضرورية وهى مهمة هذا الاجتماع على هذا المستوى والذى يعد له لجنة التنسيق، لأن كل لجنة عندها عدد من المواد إذا كانت واعية للتجانس كان بها ، إنما إذا لم تكن فهو فى الواقع ليس عمل اللجنة وإنما عمل لجنة التنسيق واللجنة العامة ولكن الموضوع نفسه الذى تحدث عنه الدكتور عمرو الشوبكى سليم جداً وهو تجانس – مياه واحدة– فى الدستور بأكمله وعدم التكرار لأننا نريد أن نبعد الدستور فى صيغته التى سوف نقدمها –إن شاء الله– عن أى شبهة ركاكة، أى ألا يكون الدستور ركيكاً بأى معنى لا فى مضمونه القانونى ولا فى مضمونه السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو فى مختلف مبادئه أو نصوصه، الآن أدعو السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى، مقرر لجنة الصياغة، لتقديم تقريره.

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى (مقرر لجنة الصياغة):

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، شكراً جزيلاً.

الإخوة والأخوات السلام عليكم ورحمة الله، فى الحقيقة ليس لدى الكثير الذى يمكن أن أقوله لأن لجنة الصياغة بالكاد بدأت عملها صباح اليوم، عقدنا جلسة واحدة اخترنا فيها المنسق المساعد لأن

الظروف لم تسمح فى بداية العمل أن نختاره ،وقد انتهينا إلى اختيار الأستاذ محمد مصطفى، رئيس اتحاد طلاب مصر منسقاً مساعداً، المسألة الثانية اتفقنا على جدولة عمل اللجنة ووصلنا إلى أن نعمل فى جلستين صباحية ومسائية ومع بعضنا نتحاور حول توقيتاتنا حتى نعطى فرصة أكبر للمشاركين فى لجنة الصياغة ممن لديهم التزامات فى لجان أخرى، فى كل الأحوال العمل اليوم سار بشكل جيد هادئ ،ولدينا وجهات نظر متعددة ولكن ربما لطبيعة عمل اللجنة .يسير الحوار والنقاش فى جو هادئ يغلبه التفكير والتروى على أى صفة أخرى حينما تتعدد الآراء وتتباين وجهات النظر، أنهينا فى هذه الجلسة ست مواد من أعمال لجنة الحقوق والحريات ،ولا أبالغ إذا قلت إننى أشعر أن هناك روحاً عامة توجه عمل اللجنة، لجنة الحقوق والحريات من خلال النصوص التى أرسلتها إلينا وعمل لجنة الصياغة، أتمنى أن يكون التناغم وهذا التكامل سمة عامة تسود أعمال لجاننا كلها بما فيها أعمال لجنة الصياغة، إذا سارت الأمور على ما تم اليوم فأعتقد أن لجنة الصياغة، إن شاء الله، ستتمكن من إنجاز عملها خلال المدة التى أعطيت لنا فى البداية وهى ثلاثة أسابيع ،وربما فى لجنة الصياغة سنحتاج أسبوعاً زيادة أو شيئا من هذا القبيل لأننا تأخرنا فى البداية إن شاء الله سنواكب ما ترسلونه لنا من أعمالكم لنجرى فيه مسئوليتنا فى صياغته الصياغة التى تليق بدستور يعبر عن هذا البلد الكريم ،ويكون محل رضا أعضاء اللجنة وكل مكونات هذا الشعب العظيم، وشكراً جزيلاً والسلام عليكم.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً للدكتور عبدالجليل مصطفى، مقرر لجنة الصياغة ،وتلاحظون أنه تحدث ليس فقط عن التجانس إنما عن التناغم والتكامل كسمة عامة للعمل وأنهم بدأوا من اليوم هذه الصياغة فى مراجعة عدد من المواد التى أحيلت إليها من بعض مجموعات أو لجان العمل، أود أيضاً أن أبلغ الجمعية بأن ديباجة الدستور أيضاً وضعت الآن فى أيدى مجموعة خاصة أنا طلبت منها أن تنكب على الديباجة لتطرح مشروعاً فى نفس الوقت الذى تطرح فيه المواد الأخرى ويكون أمامنا صيغة كاملة أو مشروع كامل للدستور، والحقيقة العمل يسير جيداً ولكننى أراه لا يزال يتسم ببعض البطء ، ولكن نحن سنستمر فى هذا وأنا أعتقد أننا سوف نعد بالساعات عندنا بنك ساعات الذى يريد يقول والله أنا أريد ثلاث ساعات زيادة، أو عندى ثلاث ساعات وفرتها،ليس بالأيام وإنما بعدد الساعات، ٦ساعات يومياً ٣٠ساعة أسبوعياً،

وكل لجنة يجب أن تكمل الـ ٣٠ ساعة لأن فى النهاية سنعمل سرداً نعرضه، اللجان عملت كذا ساعة بالساعات الفلانية وهكذا، نوع من الطرح عن أن هذه الجمعية عملت على الاستفادة القصوى من العدد القليل من الأيام التى أتيحت لها، أنا شاكر جداً كل المقررين وأود أن أحيى بهذه المناسبة الإسهام للشباب الذى عمل كمساعد مقرر فى اللجان الخمسة، فى الحقيقة، جيدون جداً مذاكرون تماماً وإسهاماتهم إسهامات أنا أعجبت بها وأيضاً آخرون اتفقوا معى فى ذلك فأنا أحيى هذا الإسهام الجيد من شبابنا، شباب اللجنة، أود أن أعلن أيضاً أن الأستاذ الكبير أحمد عبدالمعطى حجازى الشاعر العظيم الأديب العظيم وهو عضو احتياطى فى اللجنة واليوم جاء وأنا أحييه وأرحب به باسمكم جميعاً، هناك بعض الإخوة طالبون كلمات، وأرجو أن الكلمات لا تتعدى الدقيقتين، أعطى الكلمة أولاً للأنبا بولا تفضل.

نيافة الأنبا بولا:

أولاً، على المستوى الشخصى أشعر بسعادة بالغة للجهد والبذل الذى يؤديه جميع الأعضاء وبدون استثناء بروح وطنية خالصة من أجل الوصول إلى دستور يرضى كل المصريين، ثانياً، بخصوص اللجنة المختصة بوضع نظام الانتخابات أياً كان فردياً أو قائمة أو مختلطاً، أرجو وضع آليات محددة بغض النظر عن ما هى هذه الآليات التى تمكن الفئات المهمشة، الشباب، المرأة، الأقباط من الوصول، ثالثاً، فيما يخص الإعلان عن صياغة الديباجة أرجو الإعلان عن المسئول عنها حتى نقدم له مقترحاتنا حول الديباجة مع الشكر.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

شكراً سيادة الرئيس.

أولاً اللجنة، لجنة المائة كان عندها أربع لجان . هذه اللجنة عندها ثلاث لجان غير لجنة الصياغة ولجنة الحوارات المجتمعية، اللجنة الرابعة كانت تختص بالهيئات الرقابية والأجهزة المستقلة ، وكانت تختص بهيئات كثيرة مثل المجلس الاقتصادى والاجتماعى، المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد، الجهاز المركزى للمحاسبات، المجلس الوطنى للإعلام وإلى آخره، نريد من هيئة المكتب تحمل هذه الهيئات لأن ليس لها لجنة بين إحدى هذه اللجان الثلاثة وإلا سقطت سهواً، هذه النقطة رقم واحد، النقطة رقم اثنين هناك

مواد حذفت فى التعديلات من دستور ٢٠١٢ ، سيادتك ذكرت واحدة منها وهى الرياضة، ولكن هناك مادة تنمية الريف، مادة الوقف، مادة الإساءة إلى الأنبياء، المادة الخاصة بالخبراء القانونيين، الشهر العقارى والطب الشرعى، هؤلاء حذفوا حذفاً فما هى الآلية لإعادة مناقشتها وإرجاعها إن كان هناك مجال لاسترجاعها، أخيراً نرجو من لجنة الحوارات أن ترسل لكل لجنة على حدة نتاج هذا لكى تعود لمناقشته مبكراً لأننا قد نعيد صياغة أو حذف أو إضافة شىء فى مادة نحن نعمل فيها الآن بناء على اقتراحات لجنة الحوارات، وأذكر إن أمانة المجلس عندها ذخيرة كبيرة جداً من المقترحات كانت قد أتت قبل ذلك للجنة الماضية وكانت صنفتها وكانت ترسل بها إلى اللجان وموجودة سواء جاءت على الإنترنت فنرجو أن تبعثها لنا الأمانة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الدكتور طلعت عبدالقوى:

شكراً سيادة الرئيس.

لاحظت أنا شيئين:

أولاً، أن يكون هناك تنسيق أكبر بين اللجان لأننى وجدت لجاناً،كلجنة الحوار المجتمعى سوف تدعو النوبة وسيناء، لجنة الحقوق والحريات أيضاً ستدعو النوبة وسيناء، وسوف تدعو القضاء العسكرى فأعتبر أن هذا ازدواجية أرجو أن يتم فى هذا تنسيق حتى يكون المنتج أسرع وأهم.

ثانياً، أنا كنت أرى يا سيادة الرئيس، الآلية التى نعمل فيها سنجد أنفسنا نعمل كثيراً وفى الآخر سوف نأتى عندما يخرج المنتج الوقت سوف يكون قصير جداً فأنا أقترح اقتراحاً محدداً والآن هناك بعض اللجان انتهت من بعض المواد وبدأت ترسلها للجنة الصياغة أنا أفضل أن ترسلها للأعضاء فى مظروف مغلق، شىء من السرية تماماً، ليست للنشر والأعضاء الآخرون ينظرون إليها ويقولون آراءهم بها لأننا نريد نسبة توافق ٧٥٪ فلا نفاجأ بعد لجنة الصياغة ما تنتهى من عملها وتأتى لتعرض فى القاعة فنجد اختلافات كبيرة، فأرجو شاكراً ، ليس هناك مشكلة ، اتفقوا على مادة اثنتين ثلاث أربع تذهب للأعضاء لأننا كلنا شركاء لا يوجد أحد ينفرد وحده فى هذه اللجنة الموقرة، ننظر إلى المادة، ننظر إلى اللجنة هناك

تعديل أو أى شىء نعيده فى خلال ٤٨ساعة للجنة المعنية التى بدورها تبعث بها إلى لجنة الصياغة ونكون تأكدنا أن هناك شبه توافق أو فيه توافق، أيضاً بالنسبة للجنة الحوار المجتمعى نحن قررنا بالإضافة لما قاله سيادة النقيب رئيس اللجنة أننا نريد أن يكون الحوار الوطنى موجوداً فى المحافظات لذلك اقترحنا أن تشكل لجان فى المحافظات وتعطينا رؤيتها لأن كل الذين سوف يأتون هنا أياً كان عددهم ممثلون قليلون، إنما نرغب فى حوار مجتمعى فى المحافظات وهذا سوف يساعدنا فى الاستفتاء بعد ذلك لأن المحافظات ستكون اشتغلت وانتشرت ونأخذ الرؤى والحصيلة منهم ويستفاد بها ويكون ذلك فى وقت قريب وهذه الملاحظات السريعة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً، وذلك ما سيحدث، ضرورى المواد فى صياغتها التى سوف تعرض على اللجنة ستوزع على الأقل ٤٨ساعة قبل ما تعرض.

السيد الدكتور حسام الدين المساح:

السلام عليكم ورحمة الله، فى الحقيقة أريد الحديث فى أربع نقاط محددة.

النقطة الأولى: هى خاصة بالرؤية المجتمعية للإجراءات المتبعة فى لجنة الخمسين والتى أصبحت تقترب من التأييد بعد الإشادة البالغة.

النقطة الثانية، أنا أريد أن أوضح وأؤكد على الحرية المطلقة لجميع أعضاء اللجان الفرعية فى لجنة الحقوق والحريات، الاقتراح أو التعديل أو الحذف للنصوص مما لا يجعل مجالاً للشك فى حقيقة الحرية المطلقة لأعضاء اللجنة فى القيام بعملهم.

النقطة الثالثة، إننا قد ابتدعنا فكرة وضع خريطة ثابتة لمصر فى الديباجة، لأنه وفقاً للمعتقدات المصرية القديمة فإن الفرعون المتوفى لا يمكن له دخول العالم الآخر إلا إذا أقسم قسمين، أحدهما أنه لم يلوث ماء النيل قط، والآخر أنه حافظ على حدود مصر.

النقطة الرابعة، أنا أقترح اقتراحاً محدداً ، أننا بعد الانتهاء من مشروع الدستور يتم عرضه مجتمعياً وخلال ٣٠يوماً ، ثم توضع لجنة لإعادة التعديلات التى يراها المجتمع قبل التصويت عليه تصويتاً نهائياً بمعنى أن المجتمع حينما يرى الدستور من الألف إلى الياء ويقرر ما يمكن تعديله ثم تعود اللجنة للانعقاد لمدة بسيطة لإعمال آراء الجمهور فى خلال هذه الفترة، مع تحياتى.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الأستاذ محمد عبدالقادر:

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكرك سيادة الرئيس، ونشكر المقررين للجان والأستاذ سامح عاشور والمستشار عبدالسلام والدكتورة هدى والدكتور عمرو الشوبكى والدكتور عبدالجليل. سيدى الرئيس تحدث الدكتور طلعت فى أمور كثيرة أنا كنت أرغب فى الحديث فيها فأنا لن أتحدث فيها، أشكر الأستاذ سامح عاشور الذى يقول أن نعمل أيام الجمعة والسبت فنحن فعلاً نعمل الجمعة والسبت، وبالمناسبة يا سيادة الرئيس هو يصر على أن يحضر كل اللجان فى المجلس وتارك أربعة أو خمسة ليتحركوا فى المحافظات وعرضها فى نفس اليوم عليه ليرى النتائج التى ذهبنا إليها، إذا كان هناك أحزاب أو مجتمعات، سيدى الرئيس أنا أطلب من حضرتك نريد كفلاحين أن نجلس مع لجنة العشرة المحترمين الأجلاء الذين قاموا بعمل كبير جداً فى التعديلات، نريد أن نجلس معهم نحن والمجتمع الريفى الذى هو موجود معنا منه أكثر من واحد مليء بالظلم هو الفلاح أطلب ساعة نجلس معهم نقدم لهم مقترحاتنا ونتحدث معهم، سيادة الرئيس نحن قدمنا ٣٨مادة مكتوبة أرجو من مقررى اللجان أنهم عندما يروا شيئا خاصاً بالفلاح يبعثون حتى فرداً واحداً يجلس فى اللجنة، للأسف الشديد كلنا تجمعنا فى لجنة واحدة وهى لجنة الحوار المجتمعى فأنا أريد أن نكون متواجدين فى الحوار الذى يخص مواد الفلاح، وعند مناقشة ما يتعلق بالعمال أحد العمال أى أحد من الكيانات الموجودة وأشكرك يا سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

اللجان مفتوحة لكل أعضاء لجنة الخمسين وممكن تسأل الأمين العام والمقررين ، ومن الضرورى أن كل واحد يسعى إلى تحقيق ما يريد ولا ينتظر أن تأتى له الأخبار وهو فى مكانه، الأبواب كلها مفتوحة واللجان تعمل.

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى(المقرر المساعد لجنة الدولة والمقومات الأساسية):

شكراً سيادة الرئيس.

سيادة الرئيس: هناك موضوعات مشتركة بين اللجان، وبعض المواد نوقشت فى لجنة المقومات ونريد أن نعرف كيف ستوضع وفى أى قسم من أقسام الدستور، فمثلاً اقترحنا مادة لمناهضة التمييز وجعله جريمة، وإنشاء جهاز يراقب التمييز، وقيل إن نفس الموضوع موجود فى لجنة أخرى فنريد أن يكلف أحد بهذا التنسيق بين اللجان بحيث نضمن أن هذا الأمر قد أخذ رؤية اللجنة رقم ١، ٢ أو مع بعض ويتم دمجها، مثل موضوع نسبة المرأة فعندما أردنا تحديد نسبة قالوا نتركها للآخر لكى توضع فى فصل آخر من الموضوع، فهذا يحتاج إلى واحد لينسق بين اللجان وبعضها حتى لا تذهب المادة إلى لجنة الصياغة وتكون وجهة نظر إحدى اللجان ليست ممثلة فيها، الأمر الثانى الدكتورة هدى الصدة فى لجنة الحقوق والحريات أشارت إلى أن المادتين ١٦، ١٧ تذهب إلى لجنة الحقوق والحريات، وأردت أن أنبه أننا ناقشنا المادتين ١٦، ١٧ فى لجنة المقومات وأقررنا المادة ١٦ الخاصة بالضمان الاجتماعى والمعاشات والتأمينات ، ومازال النقاش سارياً على المادة ١٧ وهى الخاصة بالمادتان ١٦، ١٧ من الأساسيات فى الجزء الخاص بالمقومات الاجتماعية....

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

السيد الأمين العام أرجو الأخذ فى الاعتبار طلب الحاج محمد عبد القادر الاجتماع بلجنة العشرة إذا كان من الممكن تنظيم اجتماع لكل مجموعات الفلاحين ومن يهتمون بالأمر وذلك غداً لمدة نصف ساعة.

السيد الدكتور وسيم السيسى:

الكل مجمع على أن التعليم هو أساس تقدم الشعوب، أقترح أن تكون الـ١٢ سنة الأولى فى التعليم الإلزامى يكون موحداً ويكون مجانياً ، أما بالنسبة للتعليم الجامعى فيكون ٢٥٪ من طلبة كل كلية مجاناً و٧٥٪ يكونون بمصاريف، والمبالغ التى تجمع من الـ٧٥٪ تصرف على الجامعات وسترقى بمستواها وتصرف أيضاً على التعليم الإلزامى، سيادة الرئيس إذا كان الأزهر له ٦٤ كلية وجامعة القاهرة ٢٥ كلية وعين شمس ١٧ كلية، فأقترح أن الكليات الدينية فى الأزهر تخضع للأزهر والكليات العملية والعلمية فى الأزهر تخضع للمجلس الأعلى للجامعات، وأخيراً أذكركم بنصيحة بورقيبة للقذافى حين قال له علم شعبك ، فقال له الشعب المتعلم يثور ، فكان رد بورقيبة الشعب المتعلم حين يثور يعزلك، والشعب غير المتعلم حين يثور يذبحك، وهذا حدث وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً يا دكتور وسيم، ماذا تقصد بالتعليم الموحد فى المرحلة الابتدائية.

السيد الدكتور وسيم السيسى:

أقصد أن الـ١٢ سنة الأولى المدارس تدرس ألمانى وإنجليزى وفرنسى وغيره فكيف إذن يخرج شعب متجانس؟ ولا يستطيع أن يتحدث عربياً؟ وتجربة فنلندا الـ١٢ سنة الأولى تعليم موحد وبعد ذلك كل واحد يتجه كما يريد.

السيد الأستاذ محمد راشد أبو الوفا:

السيد الرئيس، الإخوة الأعضاء: فى جلسة الحوار المجتمعى بالأمس تحدث أحد النقباء الفرعيين للمحامين ونحن نكن للإخوة المحامين كل احترام وتقدير، ولكن للأسف الشديد كان عنيفاً ضد الفلاحين والعمال، أولاً رفض نسبة الـ٥٠٪ للعمال والفلاحين ولم تتم مناقشة هذه المادة، ورفض أن يمثلوا فى مجلس الشعب على أن يكون عضو مجلس الشعب حاصلاً على مؤهل لا يقل عن متوسط، علماً بأنه يوجد مثقفون فى الفلاحين، وعلى هذا الأساس فإن اللجنة قامت بتمثيل قطاع العمال والفلاحين على أن يتحدثوا عن العمال والفلاحين وبالمناسبة أشكر الرجل الدبلوماسى المحترم السيد الرئيس عمرو موسى على رده نيابة عن الفلاحين والعمال بالأمس ونحيط سيادتكم علماً بأننا متمسكون بكل حقوقنا، وشكراً.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

شكراً سيادة الرئيس.

وسوف أتحدث فى نقاط سريعة جداً وهى نقاط إجرائية ، فالحقيقة أن الأرقام التى قيلت من السادة الزملاء مقررى اللجان نسب مشجعة للغاية، فعندنا لجنتان أنجزنا حوالى ٥٠٪ من المواد الملقاة عليهما وهما المقومات والحقوق وكل لجنة منهما لديها من ٣٤ إلى ٣٦ مادة أنجزوا منهما ١٦ مادة لكل لجنة فإذن ٥٠٪ من العمل تم، لجنة نظام الحكم انجزت ٢٢٪ مما لديها وهم حوالى ١٠٠ مادة وهذا أيضاً إنجاز، وبالتالى أقترح إجراء أن لجنة الصياغة تستلم بالفعل كل ما تم الانتهاء منه فى هذه المواد لكى توزع

مثلما قال الأستاذ طلعت، فيما بعد علينا حتى نناقش النصوص ونناقش المبادىء، وأقترح أيضاً إجرائياً أن مواعيد اللجان النوعية يكون هناك فرق بينها نصف ساعة فيمكن أحدما تبدأ الساعة الثانية عشرة لأن بعض الزملاء يريد أن يشارك فى لجنة غير لجنته الأساسية وبالتالى فروق النصف ساعة قد تعطى فرصة أكبر، الأمر الإجرائى الثالث مثلما قال الدكتور خيرى عبدالدايم أثار حول المواد المحذوفة، فنعم هناك مواد محذوفة وبعض الفئات أو القوى تريد إعادة بعضها، ولذا أقول من يرغب من الزملاء من الآن أن يعيد مادة محذوفة فعليه أن يتقدم بهذا مكتوباً إلى السيد رئيس هيئة المكتب، نقاط موضوعية سريعة لجنة نظام الحكم انتهت إلى النظام المختلط ولم تحدد بأى نسب الرئاسى أم البرلمانى لكنها حتى هذه اللحظة حسمت هذا الموضوع والدكتور عمرو الشوبكى قال هذا تقريباً ، لكن يبدو أن السيد الرئيس لم يبلغه ذلك، الأمر الأخير، أريد أن أؤكد وبالرغم مما يقال عن عدم وجود توافق وانسحاب البعض وغيره أؤكد وهذا حديث للشعب المصرى أن هذه اللجنة تسعى للتوافق.

السيد الأستاذ ناصر أمين:

شكراً سيادة الرئيس.

لن أطيل كثيراً ولكن لدى ملاحظتان أساسيتان: الأولى لها علاقة بتوجيه عام لكل اللجان وأتصور أنه واجب أن تكون النصوص المقترحة من كل اللجان النوعية هى نصوص قادرة وحدها على أن تحكم هذا الحق وأن تضمنه للمواطنين وتكفله دون الحاجة إلى تزييل النص وينظم ذلك القانون ، وإلا سنضطر إلى وجود أو فسنكون معبئين أو محملين بكمية من القوانين المكبلة للدستور وهى بالغة الصعوبة لا سيما ونحن نناقش موضوع مجلس الشورى فى هذا الشأن، الأمر الثانى له علاقة بطلب فى الأمانة العامة برجاء لو كانت هناك إمكانية للتوزيع على كل أعضاء اللجان فى لجانها المختلفة كل المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التى صدقت عليها مصر منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن، لما تتضمنه هذه المواثيق من تعريف لبعض الحقوق وبعض القيم التى شاركت مصر بدبلوماسيتها العريقة فى صياغتها ولم تكن بعيدة عنها حتى نبنى على ما هو قائم، ومن ناحية أخرى أيضاً نوضح أمام العالم بأن مصر ذاهبة بالفعل إلى وضع دستور يرقى إلى مصاف دساتير العالم المتحضر، وشكراً.

السيد الدكتور صلاح الدين دسوقى:

لدى نقطتان: الأولى متعلقة بدور اللجنة مع المحافظات وأهمية التواصل مع المحافظات ولجنة الحوار والتواصل المجتمعى تقوم بهذا الدور، لكن الحقيقة أن إحدى المحافظات حدثت فيها أوضاع وكلموني ناس من هناك وتشير لبعض المخاطر فى طريقة التعامل مع المحافظات، هذه المحافظة تتحدث على أن هناك لجنة من ٧ اختيرت وسميت فى المحافظة لجنة الحوار مع لجنة الدستور ٤ من أعضاء هذه اللجنة ينتمون لفصيل سياسى معين وهو طيف ما قبل ثورة ٢٥ يناير، فهناك انزعاج شديد جداً داخل هذه المحافظة وهناك حديث بأن الثوريين استبعدوا من هذه اللجنة وهذا معناه أنهم سيأخذون موقفاً من هذا الدستور فيما لو صدر بهذا الشكل، أردت أن أذكر هذه الملاحظة دون السكوت عنها حتى نراعى فى التعامل مع المحافظات شكلاً من أشكال التمثيل الفعلى للجماهير الموجودة فى هذه المحافظات وخاصة جماهير ثورة ٢٥ يناير و٣٠ يونيه فهذه ملاحظة للجنة الحوار المجتمعى ولجنة الخمسين لابد أن نأخذها فى الاعتبار.

النقطة الثانية، ليس من المعقول أن لجنة الخمسين لما بعد ثورة ٣٠ يونية تتحدث عن إلغاء مجانية التعليم الجامعى، وأطرح وجهة نظرى هنا بأنه لا يجوز الاقتراب من مجانية التعليم بأى شكل ، وإذا كنا مع توحيد التعليم الأساسى نعم إنما مجانية التعليم حتى التعليم الجامعى لابد أن يكفلها الدستور.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً وأرجو الأخذ فى الاعتبار أن حرية التعبير لكل الأعضاء إنما فى النهاية هو قرار اللجنة إنما كل من يريد أن يذكر رأياً أن يتفضل به ولن نقمع أحداً فى لجنة الخمسين.

السيد الأستاذ عمرو درويش:

شكراً سيادة الرئيس.

والشكر للسيد النقيب مقرر لجنة تلقى المقترحات على الجهد الذى نبذله داخل اللجنة لأننا نعمل ٢٤ ساعة فى الـ٢٤ ساعة وهذا يزيدنا شرفاً لأننا نتمنى أن تشارك جميع طوائف المجتمع وجميع القطاعات فى تقديم مقترحاتها للجنة تعديل الدستور .

الأمر الثانى أريد أن أوضح للسيد العضو بخصوص الخطابات التى وجهت للمحافظات أننا استشعرنا بعض الشىء أن الوقت ضيق فأرسلنا بعض الخطابات للمحافظات لتشكيل لجنة تعاون أعضاء لجنة الدستور فى تقديم المقترحات عن اللجنة ، فاختيار اللجنة يخضع للسيد المحافظ داخل الإقليم، ولكن ليس هناك ما يمنع إذا ما وردت بعض الشكاوى إلى لجنة الدستور أن يتم تعديلها فى المحافظات المعنية، والأمر الثانى الذى أتمناه من جميع السادة أن يتم التنسيق فى اللقاءات أو النقاشات المجتمعية مع لجنة المقترحات والحوار المجتمعى حتى نكون على اطلاع ودراية بالمقترحات التى تقدم، وأحب أن أؤكد على أمر مهم جداً، أتمنى من السيد رئيس اللجنة وهو كمقترح، أن اجتماعات اللجان الأخرى توزع كمحضر يومياً على بقية اللجان الأخرى والأعضاء حتى لو كانت نسخة أو نسختين بحيث إن كل الأعضاء يكونون على دراية بالمواد التى تناقش أو التى سوف تناقش بالجلسات المستقبلية، أمر آخر وهو دعوة للجميع فأتمنى من الجميع أن يدركوا جيداً أننا نؤسس لدستور يشمل جميع أبناء الوطن الواحد لا إقصاء فيه ولا عزل لأى شخصيات، ونتمنى من الجميع خارج اللجنة أن يدعم اللجنة بكل ما يستطيع أن يدعمه من مقترحات سواء استطعنا أن نصل إليهم أو لم نصل إليهم.

السيد الأستاذ مجدى سخى:

شكراً سيادة الرئيس.

سوف أتحدث بوصفنا لجنة لإعداد الدستور ومشرع دستورى عن عدة مبادئ، الأول هو عدم تنازل المشرع الدستورى لاختصاصاته للمشرع البرلمانى ومن المطاعن الرئيسية التى جاءت على دستور ٢٠١٢ أنه نص فى أكثر من ٨٦ مادة على تفويض المشرع العادى على العديد من الاختصاصات للمشرع الدستورى وهذا ما يجب أن نتلافاه قدر الإمكان، المبدأ الثانى: متعلق بالفصل بين السلطات فهذا المبدأ هو الأساس فى دولة المؤسسات، لابد أن نركز على الفصل التام بين السلطات، وحديثى لم يأت من فراغ إنما نص المادة ١٤٧ فى المشروع المقدم أتى متغولا من السلطة التشريعية على السلطة القضائية ، وهذا ما لا نتمناه ولن أدخل إلى تفصيلات، أيضاً مبدأ عدم التمييز الذى تحدث فيه الكثيرون وهو من المبادئ الأساسية خاصة بين الهيئات القضائية ، وجاء النص فى المشروع المقدم بتسميات مختلفة.

السيد الأستاذ يسرى معروف:

شكراً سيادة الرئيس، أريد أن أوضح أمراً يخفى على الزملاء ، وهو وضع مصر على القائمة السوداء أو فى منظمة العمل الدولية بسبب تصنيفها ضمن ٢٥ دولة تنتهك حقوق العمال على مستوى العالم، وهذا كان له تأثير فى ظل الأنظمة السابقة التى كانت تنتهك حقوق العمال ولكن أعتقد أن هذا الأمر ليس له تفسير بعد ثورة ٣٠ يونيه ثورة التصحيح وبعد تشكيل اللجنة التأسيسية لوضع الدستور التى أتشرف بوجودى فيها ، فأرجو سيدى الرئيس أن يتم إيصال رسالة إيجابية لمنظمة العمل الدولية بأن مصر ملتزمة بالاتفاقيتين ٩٨، ٨٧ التى تراعى حق التنظيم والحرية النقابية وخاصة أنه سوف يعقد مجلس فى شهر أكتوبر القادم وهى المهلة المعطاة للحكومة المصرية لإرسال هذه الرسالة لمنظمة العمل، ولذا أرجو إرسال هذه الرسالة الإيجابية وخاصة أن قانون الحريات النقابية ما زال حبيس الأدراج داخل مجلس الوزراء حتى الآن، الأمر الآخر أضم صوتى لصوت الزملاء الذين ينادون بتعددية المعلومات وأرجو من الزملاء مقررى اللجان أن يبذلوا بعضاً من الجهد الزائد بإرسال ما تنتج عنه جلسات اللجان وما يقومون بتحضيره للجان القادمة عن طريق البريد الإلكترونى وهذا أمر بسيط وممكن أن يقوم به موظف بسيط وحتى تتسنى لنا إمكانية حضور هذه اللجان، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً، بالنسبة للنقطة الأولى هى نقطة مهمة إنما هى ليست من عمل لجنة الدستور ولا رئيس لجنة الدستور فهذا عمل الحكومة ورئيس الحكومة ، إنما هى نقطة مهمة جداً ومثلما يقولون بالإنجليزى .Point well taken

السيد الأستاذ معتز السيد:

شكراً سيادة الرئيس، لدى تخوف وأرجو أن تزيله سيادتك لى ولبعض السادة الأعضاء، ولدى طلب، أما التخوف فهو إحساس أننا ندور فى قالب ما أنتجته لجنة العشرة ودائماً نصحح المواد ونحذف حرف أو كلمة وبدل كلمة "تكفل" "تلتزم" وكنت أتمنى فيما حضرته من جلسات وهو قليل أن يأتى أحد ويقول إن هناك المادة ١،٥،٧،١٢ أتيت لها بديل وهو رقم كذا ، ودائماً نحن ندور فى فلك ما أنتجته اللجنة ، فأرجو أن تزيل لى هذا التخوف، أما الطلب فكونى أحد ممثلى قطاع السياحة ، أرجو إضافة مادة

خاصة بالسياحة ويكون نصها " تلتزم الدولة بحماية ودعم وتطوير السياحة كأحد مقومات الاقتصادى الوطنى والدخل القومى وتكفل حرية السائح فى الانتقال والمأكل والمشرب."

الشيء الأخر كنقيب إحدى النقابات المهنية لنا مطلب وهو استقلالية النقابات ، وكونها كون الجامعات نظراً لأن الطالب يدرس أربع سنوات ولكن باقى عمره ينتمى إلى نقابة مهنية يكمل فيها عمره فلابد من النص على استقلالية النقابات مع التزام الدولة بتوفير موارد ثابتة للنقابات حتى تتمكن من الوفاء باستحقاقات أعضائها، الأمر الأخير، أرجو الوضع فى الاعتبار أكبر مشاركة مجتمعية حتى نضع فى اعتبارنا أننا قادمون على استفتاء شعبى فلابد أن يكون لنا ظهير من الآن لأن إجازة هذا الاستفتاء ستكون محسوبة لنا جميعاً وعدم الإجازة ستلقى أيضاً علينا، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً وأرجو أن تعلم أن ظهيرنا هو العمل أكثر من أى شيء آخر.

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

شكراً، النقطة التى أريد أن أتحدث فيها وقد أثارتها السفيرة ميرفت التلاوى ومتعلقة بالتعليم والصحة والضمان الاجتماعى ، وإن كنت أرى أنها واردة فى الباب الخاص بالمقومات الاقتصادية والاجتماعية ولكن فى أصلها حينما نتحدث عن الحق فى التعليم والحق فى الصحة والضمان الاجتماعى فى حقوق تصنف على أنها حقوق فى العهود الدولية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبالتالى تخضع تحت هذا التصنيف للحقوق، وبالتالى أؤكد على أحقية لجنة الحقوق والحريات فى أنها تضع أو تورد نصوصاً متعلقة بالثلاثة الحقوق تلك أو على الأقل ألا تقدم نصوصاً متعلقة بالحقوق الثلاثة من لجنة المقومات قبل الوصول إلى صيغة مشتركة مع لجنة الحقوق والحريات، وشكراً.

السيد الدكتور محمد مهنا:

شكراً سيادة الرئيس ، أقترح أن تكون هناك لجنة أو ورشة عمل علمية كلما دعت الضرورة إلى ذلك لبحث بعض المصطلحات أو المفاهيم التى تثير أثناء المناقشات خلافاً بسبب عدم الوقوف على المدلول الحقيقى لهذا المفهوم، فلو نوقش فى جلسة علمية وبصورة هادئة سيكون أفضل ويجنبنا الكثير من الوقت والاختلافات التى من الممكن أن تؤثر على روح العمل فى اللجنة، المقترح الثانى، إذا كان الهدف

هو أن نخرج دستوراً توافقياً يعبر عن التوافق العام للأمة .. أتصور أنه يجب أن تكون هناك آليه لإيجاد هذا التوافق داخل اللجنة من الآن، وشكراً سيادة الرئيس.

السيدة الأستاذة نهاد أبو القمصان:

شكراً سيادة الرئيس، فى الحقيقة عندى توضيح واقتراح، التوضيح أولاً فيما يتعلق بلجنة المقومات أعتقد أن مساحة الاتفاق كبيرة . ناقشنا ١٦ مادة توجد صياغتان أو وجهات نظر فى ٣ مواد فقط وأضفنا مادة واستبدلنا مادة أخرى، أيضاً تم التأكيد على عدم المساس بالمادة الثانية بالحذف أو بالإضافة وإن كان تحفظ ممثل حزب النور، التأكيد على دور الأزهر كمرجعية أساسية فيما يتعلق بالعلوم الدينية والإسلامية أضفنا مادة لها علاقة بالاقتصاد والنظام الاقتصادى تؤكد على العدالة الاجتماعية وتحفظ سوقاً يشجع على الاستثمار بأسس منضبطة، والمبدأ العام المتفق عليه فى اللجنة هو ضمان حقوق وإزالة كل الكلمات الإنشائية التى لا تمس حقوق المواطنين وجعل كل المواد ذات الصلة بالحقوق بصيغة الالتزام أى تلتزم الدولة، وأيضاً إلغاء كل ما يحط من كرامة المواطنين مثل الرعاية الصحية لمن لا يقدر، لأن كل المصريين يحتاجون إلى شهادة فقر فهذا الكلام تم الاتفاق على إلغائه وتم الاتفاق على أن الحقوق الأساسية ثابتة لا تمس، التأكيد على أن الإحالة للقانون أو ذكر الإحالة للقانون لابد أن يكون مقيداً بعدم الإتاحة للمشرع بالانقضاض على الحق أو المساس بأصل الحق، وفيما يتعلق بالتوضيح فهو فيما يتعلق بالاقتراح وكما ذكر الزملاء أن هناك مواد مشتركة مثل مادة التمييز أو مواد الحقوق وبالتالى اقترح أن يجتمع ممثلون للجان التى بها مواد مشتركة مثل لجنة المقومات ولجنة الحريات مع لجنة الصياغة لنحدد موقع المواد وصياغتها، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً، عليكم أنتم أن تأخذوا المبادرة بهذه الاجتماعات.

السيد المهندس محمد ريان:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيادة الرئيس ونشكركم على اهتمامكم بتواصل أبناء مصر فى الخارج مع لجنة الخمسين، أبناء مصر فى الخارج يريدون من الحاضرين فى لجنة الخمسين أن يضعوا فى اعتبارهم أمرين أساسيين، تمكين المصريين فى الخارج فى بناء الاقتصاد المصرى وتنمية هذا المجتمع ، لأنهم

لديهم السوفت وير والهارد وير ، وأعنى بذلك أن لديهم القوة بالمال والقوة بالعلم ، فالأرقام الدولية تؤكد هذا، فبالنسبة لخبرائنا فى الخارج يصل عددهم إلى ٨٥٠ ألف عالم وخبير، منهم ١٢٥٠ عالماً وخبيراً فى التخصصات النادرة نسبياً مثل فيزياء الفضاء والكيمياء الحيوية والهندسة الوراثية والنانو والفيزياء الطبيعية وغيرها من العلوم الأخرى ، وأعنى بهذا أن أبناء مصر فى الخارج مع أبناء مصر فى الداخل ، يمكن أن ينهضوا بهذه الدولة خلال سنوات قليلة، أرجو أن تأخذ كل اللجان فى اعتبارها أن تضع أبناء مصر فى الخارج كمشاركين فى بناء هذا الوطن وتمكينهم من ذلك، ولا تتركهم فى يد الحاكم رهينة عندما يسمح لهم أن يستثمروا فى مصر "أهلاً وسهلاً" وعندما لا يسمح لهم فهذا أمر متروك له. أيضاً الأمر الثانى والذى يرغب فيه الاتحاد العام للمصريين فى الخارج من خلال كفاح عمره ٢٨ سنة أن يمكن المصرى فى الخارج من مباشرة حقوقه السياسية، بمعنى أن يكون التمكين واجباً ولا نترك أيضاً المصريين فى الخارج رهينة فى يد الحاكم .

السيد الأستاذ أحمد عيد حلمى :

شكراً سيادة الرئيس، توضيح سريع بالنسبة لوضع الأجهزة الرقابية والهيئات المستقلة هى كانت فى لجنة الـ١٠٠ كلجنة مستقلة ولكن فى لجنة الخمسين هى ضمن خطة عمل لجنة نظام الحكم والسلطات العامة ونحن بالفعل تلقينا مقترحات مرتبطة بالأجهزة الرقابية وبصدد وضع خطة حوار مجتمعى متخصص مع مسئولى وممثلى هذه الأجهزة والهيئات الرقابية، ومتاح لكل الأعضاء مشاركة لجنة نظام الحكم فى مناقشة الفصل السابع الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، وشكراً .

السيدة الأستاذة مها أبو بكر :

شكراً سيادة الرئيس، أتحدث فى نقطتين الأولى متعلقة بالمادة الواردة فى باب السلطة القضائية الفرع السادس بالمحاماة ، وأن المادة تقول إن المحاماة مهنة حرة وهى ركن من أركان العدالة، الحقيقة إن قانون المحاماة سيادة الرئيس وهذه وجهة نظرهم ورد فيه "أن المحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية وليست ركناً من أركان العدالة" باعتبار أنها القضاء الواقف، النقطة الثانية أن هذا الباب يتكون من ستة أفرع ، وهى مجلس الدولة والمحكمة الدستورية والهيئات القضائية والقضاء والنيابة ، كلها ورد لها أن يكون لأعضائها الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء السلطة القضائية إلا الفرع السادس.

سيادة الرئيس أتى النص ويتمتع أثناء تأدية عمله بالضمانات التى تكفل حمايته وتمكينه من مباشرة هذا العمل وفى حقيقة الأمر إن قانون المحاماة نص على أن يكون للمحامى حصانة هيئة قضائية منعقدة ما دام أثناء تأدية عمله، فنحن نطالب بهذا التعديل وسوف نقدمه فى الاقتراحات، الأمر الثانى متعلق بإضافة شرط التجنيد لمن يترشح لرئاسة الجمهورية.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هذه الموضوعات لم تطرح بعد .

السيدة الأستاذة مها أبو بكر :

توافق أعضاء اللجنة على هذا الأمر ، وسوف أتحدث فيه سريعاً، فأنا مع هذا الأمر وإنما الفكرة متعلقة بأن هناك أناساً كثيرين ومن ضمنهم الأستاذ جمال فهمى ، أنه أخذ قراراً بالرفض من وزير الداخلية باعتباره خطر على الأمن العام ومن الإرهابيين .

السيد الأستاذ سامح الصريطى:

شكراً سيادة الرئيس.

الحقيقة نسبة كبيرة من مواد الدستور مهما طال النقاش حولها إلا أننا فى النهاية سنصل إلى رأى أو رأيين وممكن أن يكون كل منهم صواباً، ولكن هناك بعض المواد لا يمكن الوصول إلى رأى صائب فيها إلا إذا توافرت بعض المعلومات لدينا مثل غرفة أو غرفتين بالنسبة لمجلس الشعب ومجلس الشورى وميزانية مجلس الشورى لم؟ وإذا ألغى يمكن توفيركم ؟ ومساهمته كيف كانت فى الفترة الماضية وعدد الدول التى لديها غرفتان والدول التى لديها غرفة واحدة كل هذه البيانات وخاصة أنه من وجهة نظر الشعب من يوم أن أسس مجلس الشورى قد أسس لاحتواء بعض الشخصيات العامة أو المرضى عنهم أو إلى آخره.

مثلاً نسبة العمال وفلاحين لابد أن تتوافر بعض المعلومات، كم من حقوق الفلاحين أهدرت فى ظل وجود هذه النسبة فى مجلس الشعب، بيع القطاع العام وكم الحقوق التى أهدرت فى ظل وجود نسبة الـ ٥٠٪ من العمال، بالإضافة إلى نسبة الفلاحين ونسبة العمال من الشعب يوم تم إصدار هذا البند فى الدستور، للاستفادة من عمالنا وفلاحينا لأننا فى المرحلة القادمة ندخل إلى مرحلة إنتاج بعد ما تحولنا إلى

مستهلكين على مدار عشرات السنين ولن ننتج إلا بهؤلاء، ما هى الصياغة التى من الممكن أن يستعيد المجتمع إنتاجه بالعنصرين المهمين دون النظر إلى أى أيدلوجيات أو الحفاظ على مبدأ .. أو إلى آخره، وما هو الذى من الممكن أن يحقق مصلحتهم وحقوقهم التى أهدرت فى الفترة الماضية عندما كانت نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً لسيادتك.

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة إننى مبهور بقدر الاهتمام الشعبى بهذه اللجنة وأعمالها ، والمتمثل فى كم الاقتراحات التى ترد إلينا كأفراد أعضاء اللجنة، وأيضا الإقبال على لجنة الحوار والتواصل المجتمعى، قد أصبح لدينا الآن موقع إلكترونى أيضاً ، ترد إليه المئات بل الآلاف من المقترحات وهذه ظاهرة صحية جداً، واهتمام محمود بعمل هذه اللجنة، وأريد أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه باقتراح ليس فى مضمون الدستور، فهذا يقدم للجان المختصة، وإنما اقتراح عام لكل المهتمين بالدستور وهذه اللجنة ، وهو أن كل جهة وكل مؤسسة من المؤسسات، وكل هيئة من الهيئات التى توجد فى المجتمع أن تقيم حواراً داخلها حول الدستور، وتحدد طلباتها؟ ثم ترسل نتاج هذه الحوارات المجتمعية إلى اللجنة سواء لجنة الحوار أو اللجنة العامة، وهذا سيثرى النقاش.

النقطة الثانية: التى أريد أن أخوض فيها وهى مسألة ما قامت به اللجان، ما أراه من خلال تقارير المقررين أن هناك عملاً نوعياً جديداً تماماً، ليست المسألة إضافة مواد ولا تعديل صياغة، إنما هناك مواد جديدة، مواد نُقلت من باب إلى باب، وأخرى أعيدت صياغتها وفق مفاهيم أكثر حداثة.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

يتبقى هناك ٣ أعضاء، أولاً الدكتور عمرو الشوبكى يريد التعقيب على ما قاله الأستاذ ضياء رشوان مع ملاحظة عدم وجوده.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى(مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

شكراً سيادة الرئيس.

لقد أخبرته بهذا التعقيب، وذكرت له وجهة نظرى فيما ذكره، وهو ببساطة فيما يتعلق بموضوع النظام المختلط إننى من وجهة نظرى أن النظام المختلط لا يعنى شيئاً، ويبدو أننا نتيجة مرارات الـ ٣٠ عاماً لأن ما كان متواجداً قبل ذلك نظام استبدادى ليس له علاقة بالنظام الرئاسى، نحن أرجعنا الأمور فى اللجنة، وأعتقد فى داخل لجنة الـ ٥٠، للأمور الطبيعية، لو تحدثت عن نظام شبه رئاسى أو نظام برلمانى، البرلمان متواجد وله صلاحيات محددة، نحن انتقلنا فيما يسميه البعض نظاماً مختلطاً وإننى متحفظ على هذا التعبير، انتقلنا لوضع أساس لنظام طبيعى، لكننا لن نتوافق على إذا كان سيكون هذا النظام الذى نسميه مختلطاً أو ما نسميه كما يحلو لنا، سيجنح نحو النظام الرئاسى أو نحو النظام البرلمانى، لكن الأساس الذى يتم وضعه هو أساس لنظام طبيعى صحى لا علاقة له بما كان عليه الحال قبل ذلك، لأنه ما كان موجود قبل ذلك هذا ليس له علاقة بالنظم الرئاسية ولا علاقة له بالنظم البرلمانية، كان نظاماً استبدادياً، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

فيما يتعلق أن يكون لدينا نظام طبيعى نحن لن نستطيع أن نخترع عجلة من جديد، نظام ديمقراطى من نوع معين أم ديمقراطى أو غير ديمقراطى، إما رئاسى وإما برلمانى، مثلما يسير العالم، إنما لن نخترع ولا يصح أن نخترع نظام تجربة جديدة، وكلمة التجربة إياها وهى الكلمة القبيحة جداً فى تاريخ الشعب وتاريخ الدول.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة أعضاء اللجنة المحترمون، أريد أن أوضح أن هناك لغطا كثيراً فى موضوع نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، ونحن نختلف مع الإخوة من الزملاء ممثلي الفلاحين لأن الفلاح لا يقف معه أحد، الفلاح شامخ عزيز النفس، والفلاح هو الذى يقف مع الشعب المصرى ولا يقف أحد معه، الفلاح لم يضرب عن الإنتاج، الفلاح ليس له مطالب فئوية، وإن كان لنا حقوق كفلاحين بنسبة الـ ٥٠٪ فيجب أن

ندرسها بموضوعية، ويحصل الفلاح على حقه وهو عزيز النفس ولن نتسول من أجل الفلاح ولن نستجدى أحداً للوقوف معه، أكرر: الفلاح نفتخر به، الفلاح هو الذى يقف مع الشعب المصرى فى أزماته، الفلاح يتحمل الأمراض من أجل أن ينتج لنا الغذاء جميعاً، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ محمد عبلة:

شكراً، كنت أتمنى ونحن نكتب الدستور، وأرى أننا مازلنا نتساءل ما هو النظام الذى سنتبعه؟ أعتقد يجب أن نحدد ولا أعرف كيف سيحدث ذلك، بأن نحدد بالضبط ما هو شكل النظام الذى سوف نقرره لنا، ونحن نكتب نقول تلتزم الدولة ويجب على الدولة ولم يتحدث أحد عن مصادر الدولة لتحقيق وعمل كل هذا؟ أعتقد أن له علاقة بشكل الحكم، كيف يكون؟ هل هذه الدولة ستكون الراعية المتكفلة؟

أم الدولة التى ستسمح بالعمل الأهلى ورجال الأعمال والمشاركة المجتمعية فى خطة التنمية، أعتقد لو أدركنا أن هذا هام سيكون الحديث مختلفاً، ولن نقول يجب... ويجب، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

شكراً، فى الحقيقة سوف أعقب على ما ذكره الأستاذ ضياء رشوان، وما ذكره مقرر اللجنة الدكتور عمرو الشوبكى، فى الحقيقة اللجنة ناقشت هذا الموضوع (نظام الحكم فى مصر) لمدة طويلة جداً، وكان مقرر اللجنة الأستاذ محمد عبدالعزيز نظراً لسفر الدكتور عمرو الشوبكى، واتفقت اللجنة كلها أن النظام الخاص بنا سيكون نظاماً مشابهاً للنظام الفرنسى الذى هو نظام مختلط، رئيس الجمهورية له سلطة، ورئيس الوزراء له سلطة ولا يمكن أن يقيله رئيس الجمهورية لأنه منتخب أو بواسطة البرلمان وليس معيناً، لأن القرار يصدر من رئيس الجمهورية ، إنما الذى يعين رئيس الوزراء هو مجلس الشعب، وهذا النظام سوف يخلصنا من الكوارث التى حدثت فى مصر من الرؤساء السابقين لفترات طويلة جداً،

حينما كان رئيس الوزراء يعمل سكرتيراً لدى رئيس الجمهورية، ويستطيع أن يقيله فى أى وقت وكيفما يريد، قمنا بعمل نظم وأطر كثيرة جداً، فى كيفية تعيينه وعزله، وكل هذا موجود ومكتوب مع الأستاذ محمد عبدالعزيز، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

السلام عليكم، إننى فقط أريد أن أؤكد أننى كنت متخوفاً فى بداية عمل اللجنة من العصف بحقوق العمال والفلاحين ، ولكن بعد تداول الجلسات فى كثير من اللجان، أتأكد وأؤكد للعمال وأطمئنهم من هنا، أن هناك أكثر من ٤٠ فرداً من أعضاء لجنة الـ ٥٠ الأساسيين يدافعون ويلزمون الدولة بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأعتقد أنه فى مقابلة رئيس لجنة الحوار للعمال، ورئيس لجنة الـ ٥٠ للعمال والاستماع لهم وإدراج كل مطالبهم فى المضبطة، وهذا فيه أريحية، وأيضا تفهم بعض الأعضاء وبوضوح، ويساعدنا فى فكرة توصيف وليس تصنيف العامل، العامل والفلاح يحتاج لتوصيف بشكل واضح، ويجرم من ينتحل الصفة ليعطيها من يأخذها بدون وجه حق، وتعريف دقيق للعامل والفلاح، وهذا توصيف طبقى، الفقير ومتوسط الدخل يحتاجون أن يكون لهم ممثلون فى البرلمان وليس تصنيفاً فئوياً وهذا تمييز إيجابى وليس تمييزاً سلبياً، لو تم العصف بنسبة الـ ٥٠٪ سيكون تمييزاً سلبياً، المجتمع لن يستطيع اختيار لا عامل ولا فلاح ولا امرأة فى البرلمان القادم لأنهم غير قادرين ولديهم رصيد سلبى من خلال الثورات السابقة، من أن العامل اقترن بالإضراب ووقف عجلة الإنتاج، وأعتقد أن التوصيف سيكون أصلح فى المرة القادمة ولو لمرحلة انتقالية، وإننى كلى ثقة أن أعضاء اللجنة الموقرين يسعون جاهدين، حتى لجنة الحقوق والحريات تسعى كذلك، وإننى أحاول ضم ١٦ مادة تلزم الدولة بحقوق واضحة للعامل والفلاح، وأعتقد أنهم على قدر ووعى كبير جداً، وتم مناقشة بعض المواد، وإن شاء الله فى الجلسات القادمة سنسمع عن إضافة ١٦، ١٧ مادة تمثل هذه الحقوق، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً لسيادتك.

السيد الدكتور مجدى يعقوب:

شكراً سيادة الرئيس.

إننى أقترح مادة قوية فى الدستور لتطبيق العدالة الاجتماعية واحترام المواطنين: ينص على أنه أى تفريق بين المواطنين لأى سبب يعد جريمة ضد الدولة يعاقب عليه القانون، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

فى الحقيقة كنت لا أود الحديث ، ولكننى سوف أركز على ٤ نقاط فقط أساسية أرجو ألا يخضع أى منا اتجاهات الوثيقة الدستورية للقناعات الشخصية أو الآراء السياسية الشخصية، يجب أن يكون عمل اللجنة عملاً مؤسسياً فى المقام الأول هذه أولاً، نحن فى الحقيقة نريد صياغة نصوص دستورية تصنع نظاماً ديمقراطياً دستورياً تتوازن فيه السلطات، تتلازم فيه السلطة مع المسئولية، يمنع صناعة ديكتاتور جديد يذهب بالبلاد إلى مصائب، فى الحقيقة يجب ألا يكون هناك بعد الثورة مطالب فئوية فى الدستور ولا خطوط حمراء، لا يمكن أن نصنع دستوراً ويأتى البعض منا يتحدث عن خطوط حمراء، نحن نصنع نظاماً دستورياً ديمقراطياً، ليس فيه خطوط حمراء لأحد وليس فيه خطوط حمراء لمؤسسة، وليس فيه خطوط حمراء لحاكم، بل مصلحة مصر والمصريين فى دستور يليق بهم ولهم، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً سيادة مقرر اللجنة.

السيد الدكتور نجيب أبادير:

شكراً سيادة الرئيس.

بعد ثورة ٦/٣٠ من حق هذا الشعب علينا أن يكون هناك تغييرات حقيقية وفكر جديد، يتلافى كثيراً من المشاكل التى أدت بنا إلى هذه الثورة، ومن هنا أطالب بمواد لا أعرف أى باب تخص فى الدستور، بتشكيل.

١- مفوضية عليا لمحاربة الفساد.

٢- مفوضية عليا لمحاربة التمييز.

٣- وإن يكون هناك الزام للمشرع بعد ذلك بإدخال ٨٠٪ من المجتمع الذى لا يعمل داخل الإطار الرسمى ليدخل فوراً كل السوق الموازية داخل المنظومة الرسمية للدولة، وشكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً، اقترحت تشكيل مفوضية لمكافحة الفساد والأخرى لمكافحة التمييز، فما الاقتراح الثالث؟

السيد الدكتور نجيب أبادير:

إدخال السوق الموازية للسوق الرسمية للدولة وداخل منظومة الدولة.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار:

شكراً سيادة الرئيس.

أريد أن أقول إننى أتفق مع فكرة الدكتور نجيب أبادير وأطمئن الدكتور مجدى يعقوب ، وهذا جزء من حملة عمرها أكثر من ٧ سنوات لإصدار قانون لتكافؤ الفرص ومنع التمييز، ومن ضمن الآليات الموجودة آلية مفوضية لمحاربة التمييز ليس فقط السلبى بتلقى شكاوى والتصدى لها، ولكن بالإيجاب بمتابعة أن كل مؤسسات الدولة لا تميز بين المواطنين بالمخالفة للدستور، ما أريد أن أقوله أنه فى لجنة مقومات الدولة مثلما قال السيد المقرر فى بداية الجلسة أن المنهج فى حالة حدوث خلاف فى الصياغة اللجنة تتفق على اكثر من صياغة، بالفعل المواد الأولى فى مقومات الدولة باستثناء المادة(٢) التى هى متفق عليها بأنه لا مساس بصياغتها سواء بالإضافة أو بالحذف، هناك بعض المواد مازالت بالفعل مقدم لها أكثر من صياغة، وهناك سعى وعزيمة أكيدة على الوصول إلى توافق حول صياغة تقدم من اللجنة النوعية إلى اللجنة العامة، وهذا مجهود يجرى كل يوم، وليس مثلما ذكرت سيادتك أن كلمة توافق تتردد ولكن لم تحدث، لكن يحدث تطور كل يوم فى إيجاد صياغات بحيث إن اللجنة تتفق على الوصول إلى الهدف، وهو أن نصل إلى صياغة واحدة لهذه المواد الغاية فى الأهمية وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً سيادة الزميلة، التوافق هو هدف حتى الآن لا يزال متواجداً فى الهواء وفى الجو العام.

السيد الأستاذ محمد عبد العزيز(المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

شكراً سيادة الرئيس، ما أثير بشأن النظام السياسى أو الملامح العامة التى وصلت إليها لجنة نظام الحكم، لا يوجد خلاف عما ذكره الدكتور عمر الشوبكى، نحن اتفقنا أن يكون نظاماً مختلطاً، والنظام المختلط هو نظام شبه رئاسى، صلاحيات تميل فى اتجاه البرلمان أكثر، أو تميل فى اتجاه الرئيس أكثر، لكن يجب أن نراعى أن الرئيس منتخب من الشعب،وبالتالى هناك حجم من الآمال، فلابد أن يكون له صلاحيات معينة، الفلسفة العامة من خلال المناقشات وما تم الاتفاق المبدئى عليه حتى هذه اللحظة هى ثلاث نقاط رئيسية فى الفلسفة، النقطة الأولى: بشأن اختيار رئيس الوزراء تم الاتفاق على أن يكلف رئيس الجمهورية حزب الأكثرية فى البرلمان أنه يختار رئيس الوزراء من الحزب فإذا لم يحصل على أغلبية أعضاء البرلمان أى ٥١٪ مجلس الشعب نفسه يختار رئيس للوزراء وعليه أن يحصل على نسبة ٥١٪ ، إذا فشل للمرة الثانية رئيس الجمهورية يختار اسماً ويطرحه على البرلمان ، إذا لم يحصل على نسبة٥١٪ يعد البرلمان منحلاً ... هذه النقطة الأولى .

النقطة الثانية، الخاصة بسحب الثقة من الحكومة بالاستجواب عن طريق اقتراح من عشُر أعضاء البرلمان وموافقة ٥١٪ من البرلمان وموافقة ٥١٪ من البرلمان هذا عن طريق مناقشة الاستجواب، بدون استجواب البرلمان باقتراح من ربع أعضاء البرلمان وموافقة ٥١٪ من البرلمان .

النقطة الثالثة، أو باقتراح من رئيس الجمهورية ويجب أن يحدث هذا الاقتراح على موافقة ٥١٪ من أعضاء البرلمان، وهذا فيما يخص موضوع سحب الثقة من الحكومة.

النقطة الأخيرة، والتى أريد التحدث فيما عن علاقة الرئيس بالبرلمان، أن الرئيس له الحق فى حل البرلمان ولكن بعد عرض الأمر على استفتاء شعبى.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً، على كل حال ما ذكرته هو حديث هام وجزء من المناقشات وما انتهيتم إليه، إنما ليس جزءاً من تقرير اللجنة، لأنه يعتبر جزءاً من التقرير الرسمى للجنة، على الإعلام أن يعلم أن هذه اتفاقات أولية وليست نهائية ولا تعبر عن رأى اللجنة بعد.

السيد الأستاذ محمد عبد العزيز(المقرر المساعد للجنة نظام الحكم و السلطات العامة):

ذكرت فى بداية كلامى، سيادة الرئيس، أن هذا هو الاتفاقات المبدئية المبكرة فى بداية النقاش من أجل السادة أعضاء اللجنة العامة لكى يعلمون ما توصلنا إليه فى المناقشات المبدئية، فيما يخص عن علاقة الرئيس بالبرلمان أنه يحق لرئيس الجمهورية حل البرلمان بعد عرض الأمر على استفتاء شعبى ،وإذا جاءت النتيجة بموافقة الشعب على حل البرلمان يعد البرلمان منحلا وتجرى انتخابات برلمانية، وإذا جاءت النتيجة برفض الشعب لحل البرلمان يعد الرئيس مستقيلاً.

النقطة الثانية، أن يقترح بثلث أعضائه وموافقة الثلثين أو أكثر ، وهذه النسبة لم تحدد بعد فى المناقشات، طلب سحب الثقة من رئيس الجمهورية أو الدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، ولكن بعد عرض الأمر على استفتاء شعبى فإذا جاءت النتيجة فى عكس رغبة البرلمان يعد البرلمان منحلاً هذه هى الخطوط العامة التى نوقشت داخل لجنة نظام الحكم وهى خاضعة للنقاش وخاضعة لاستمرار النقاش من باقى أعضاء لجنة الـ٥٠ ولكن أحببت أن أضع لجنة الـ٥٠ فى آخر ما توصلنا إليه فى المناقشات التى تعد ومازالت مناقشات مبدئية، وشكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد المستشار منصف سليمان:

شكراً سيادة الرئيس.

تحدث أحد السادة الزملاء عن المعاهدات الدولية التى انضمت إليها مصر وتقرر حقوقاً، وطلب حقاً أن تعرض علينا هذه المعاهدات حتى نضعها فى الاعتبار، أقترح أن يضاف نص للدستور أن يتمتع المصرى بكل حق مقرر فى اتفاقية دولية انضمت إليها مصر مع مراعاة التحفظات الموجودة عليها، تحدث الدكتور مجدى يعقوب عن تجريم الاعتداء على الحقوق الدستورية وأريد أن أطمئنه بأن الدستور المعطل يتضمن نصاً صريحاً يقضى بهذا، ويقضى باعتبار كل اعتداء على حق دستورى جريمة لا تسقط بالتقادم وتلتزم الدولة بالتعويض عنها ، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الدكتور عبد الله مبروك النجار:

شكراً سيادة الرئيس.

احب أن اتكلم فى ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: فيما يتعلق بعمل لجنة الدولة ومقوماتها، أحب أن أؤكد إلى أن اللجنة بكلمة "التوافق" التى ترددت كثيراً هى بالفعل متواجدة فى اللجنة ولكن حول موضوعات المواد، وإن كانت الصياغة لهذه المواد ما زالت تحتاج إلى بعض الدراسة التى ترضى الجميع، كذلك أرى أن النصوص الدستورية التى نصوغها أراها فى المجمل الأعم عبارة عن عبارات جيدة وطيبة تكاد تشبه بتوصيات أدبية، لا يوجد عنصر الجزاء، نحن نعلم أن النص التشريعى سواء كان فى الدستور أو فى القانون لا يمكن أن يكون له صفة القانون إلا إذا اقترن بما يلزم المجتمع، وما يلزم النصوص، معظمها توصيات أدبية، صحيح أن مخالفة الدستور يترتب عليها البطلان ، ولكن يمكن أن يضاف إلى البطلان جراء المخالفة المتعمدة للدستور من بعض الجهات التى تترك الناس يصدرون قوانين ثم تقع مشكلات، وبعد ذلك يعالجون هذه المشكلات ويؤخرن مصالح الناس، إننى أرى أن يكون هناك صياغة مناسبة فى المواد خاصة المواد التى تحتاج إلى إلزام دستورى، بأن يكون هناك إحالة إلى قانون العقوبات بما يقرر عقوبة لمخالفة هذه النصوص، وشكراً سيدى الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً لسيادتك.

السيد الأستاذ أحمد عبد المعطى حجازى:

سيادة الرئيس، أولاً أتوجه إلى السيد الرئيس بالشكر الجزيل، ولكم جميعاً أن أتحتم لى هذه الفرصة كى أكون بينكم، أريد أن أتساءل حول إمكانية توسيع دائرة النقاش حول مسألة المقومات ، لأن مسألة المقومات مسألة تهم الجميع، ولأنها اساس يترتب عليه الكثير من المواد التى ستأخذ صياغتها النهائية فى الدستور.

مسألة أخرى هى مسألة الديباجة، والتى أعتقد أن طابعها الإنشائى يستحق أن نناقشها حتى لا نترك بعض المفردات التى قد تستخدم بسوء كأنها شعارات، وكما نفعل مثلاً مع كلمة الأمة التى لها معنى فى اللغة يختلف عن معناها فى السياسة حين نتحدث عن أمة عربية أو أمة إسلامية، وعلى سبيل المثال ونحن لسنا متأكدين من أن هذه المفردات صحيحة حين نستخدمها فى هذا المجال، أتصور على سبيل المثال كذلك أن موضوع الحريات، وموضوع الحقوق مترتب، لابد من مراعاة ذلك...، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً للأستاذ عبد المعطى حجازى، ونرحب به، وإن شاء الله فى الاجتماع القادم سيكون هناك وقت أكثر براحاً من الآن، إنما علمى أن لجنة المقومات لن تجتمع غداً فلماذا؟ هل تم الانتهاء من الـ١٧ مادة المقررة ولا توجد مواد أخرى؟

السيد الأستاذ خالد يوسف:

لم ننته بعد.

السيد الأستاذ أحمد عبد المعطى حجازى:

اسمح لى بكلمة أخيرة، كنت أريد أن أتأكد من أن هناك تنسيقاً بين عمل اللجان المختلفة لأن بعض اللجان يجب أن يسبق عملها عمل لجان ، فمثلاً حين نتحدث عن لجنة المقومات ، أظن أنها لابد أن يكون الاتفاق حول المقومات سابق على الاتفاق حول نظام الحكم على سبيل المثال، وحول الحريات والحقوق، هل كل لجنة نوعية تعمل بمعزل عن الأخرى؟ أم أن هناك تراتباً يجب أن يتحقق حتى نضع الأساس ونقيم على هذا الأساس أبنية أخرى، هذا ما كنت أريد أن أقوله مع جزيل الشكر.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً ، لجنة المقومات ما الداعى أن تؤجل عملها غداً؟

السيد الأستاذ خالد يوسف:

نحن انفقنا فى اللجنة على عمل ساعة زائدة كل يوم لأن معظم أعضاء اللجنة يسافرون ، الأنبا بولا يسافر إلى طنطا ، وهناك أعضاء كثيرون يسافرون ، انفقنا على زيادة ساعة كل يوم أو ساعتين من أجل تكملة الـ٣٠ ساعة ونعمل الـ٤ أيام من الأحد حتى الاربعاء.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

هذا يعنى أن اللجنة قررت أن أيام الخميس والجمعة والسبت اجازات وهذا لا تسير به الدولة ولا نحن، عفواً من الممكن أن أتفهم أنه بعد ظهر يوم الخميس وتختصر ساعة وتعوض ساعتين وتعوض ، انما أن اللجنة لا تجتمع طوال يوم الخميس إذن أعضاؤها غير متواجدين ، رغم أننا نريد حتى ولو لم يكن هناك اجتماع أن تكون هناك مشاورات، خاصة أن هناك أموراً كثيرة لا تزال تحتاج إلى تشاور ، ولذلك أفاجأ بأن اللجنة لن تجتمع بالكامل، وهذا ينطبق على كل اللجان، اللجان مدينة للدولة بـــ٣٠ ساعة عمل أسبوعياً وعلى الأقل التواجد، أما أن اللجان لا تجتمع!! وغير متاحة لباقى الأعضاء للنقاش والتشاور والصياغة وخلافه، إننى آسف جداً، هذا موضوع لا أفهمه، ولا أستطيع أن استوعبه.

السيد الأستاذ خالد يوسف :

فى الحقيقة أنا مع حضرتك ، وهناك أعضاء كثيرون كانوا مع هذا الاقتراح ولكن تغلب رأى الأغلبية (رأى معظم الأعضاء)، ولكن يمكن باعتبارك الرئيس، ونحن نحب الديكتاتوريات وأنت تعرف أن لنا تراثا فى ذلك، فحضرتك أعط توجيها للجنة لكى تعمل يوم الخميس، وسنعمل يوم الخميس، فالمسألة بسيطة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

استمع يا أستاذ خالد، هذه ليست ديكتاتورية، هذا حق الناس، حق الدولة، عندما نقول إن هناك ثلاث ساعات عمل أو ست ساعات عمل أو ست ساعات عمل ونطالب بها، فذلك ليس ديكتاتورية، هذا فهم خاطئ للديكتاتورية .

السيد الأستاذ خالد يوسف :

هذا صحيح، لقد طرحت الأمر على سبيل الدعابة فقط .

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار(نائب رئيس اللجنة):

أنا لست عضواً فى اللجنة، ولهذا لا أتكلم باسمها ، ولكن فهمى للاتفاق الذى حدث أنه يتيح وجود بعض الأعضاء غداً من أجل التشاور بشأن صياغات بديلة بحيث إنها يمكن أن تقدم للجنة يوم الأحد أو بمجرد انعقادها بما ييسر مراجعة أو الانتهاء مبدئياً فى إطار اللجنة من الصياغات الخاصة بالمواد الست عشرة أو السبع عشرة الأولى، هذا فهمى، وفعلاً هناك مشاورات غداً فى الجلسة الصباحية لهذا الغرض، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أنا أعلم أن هناك مشاورات، وآخر المشاورات تمت فى مكتبى قبل انعقاد الجلسة، ومن ثم تأخرنا، إنما المشاورات يجب أن تستمر وتكون منتجة ورسمية وتبلغ إلى مكتب المجلس وألا تكون مجرد مشاورات، ثم إن الموضوع ليس خلافاً شخصياً، فالموضوع هو كيف ندير هذه اللجنة، وهى محددة التوقيت، ثلاثون ساعة أسبوعياً، ضرورى أن نفى بها، ضرورى أن نفى بها، هكذا تسير الأمور، وإلا فلن ننجح، ليس اللجنة وإنما مصر كلها، فبدلاً من ثلاثين ساعة، نعمل ثلاث ساعات أو حتى نصف ساعة وهذا كلام أنا لا أؤمن به إطلاقاً ولا أراه ممكناً وسط هذا الوسط المثقف المسئول عن إنتاج دستور .

السيد الأنبا بولا :

سيادة الرئيس، الأمر يتعلق بالهدف وليس الوسيلة، الوسيلة عدد ساعات العمل وتوقيت العمل، أما الهدف فهو الوصول إلى نتيجة، والنتيجة أحياناً تحتاج إلى عدد قليل كمطبخ عمل ينجز فيما يتعلق بالنقاط الخلافية، عندنا المادة الأولى، كلمة أو اثنتان فيها، المادة الثالثة والمادة الرابعة لم تحسما بعد، وسنجلس غداً فى ود شديد من أجل مصر للوصول إلى صيغة توافقية لن تصل إليها اللجنة فى عشرات الساعات، مع الشكر .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً لنيافة الأنبا، أرجو أن تنجحوا فى الساعتين المخصصتين للجنة غداً فيما لم تنجحوا فيه فى عشرات الساعات، شكراً، والآن ترفع الجلسة .

انتهى الاجتماع الساعة السادسة مساء

***

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع.

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبدالجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين

ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى